تطور التركيبة السكانية في الكويت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ وآفاق توازنها

د. محمد علي رمضان*

تقديم

من أهم الظواهر السكانية التي يعاني منها العالم النامي زيادة معدلات النمو السكاني بصورة سريعة وبشكل مرتفع، ولم تسلم الدول النفطية ومنها الكويت من هذه الظاهرة، لكن برز اختلاف نوعي في الظاهرة بين الدول النامية الفقيرة وتلك الغنية منها، حيث تعاني المجموعة الأولى بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وارتفاع معدلات الوفيات وخاصة في السنوات الأولى من الحياة، وجاء هذا الوضع نتيجة تدني المستوى المعيشي بصورة عامة بسبب انخفاض مستوى الحياة الاجتماعية.

على النقيض من ذلك تحظى دول العالم النامي النفطية (الغنية) بما فيها الكويت بمستوى اقتصادي ـ اجتماعي يضاهي أحياناً ماهو قائم بالدول المتقدمة، كما تحظى هذه الدول بمستوى اقتصادي عال اذا ما استخدمت المعايير الاقتصادية المختلفة (الناتج القومي أو الناتج المحلي)، ونتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي فقد ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية بين السكان المحليين بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وانخفاض معدلات الوفاة بين جميع الأعمار من جهة أخرى. كما أن معدل النمو السكاني قد تأثر بصورة مباشرة من ارتفاع معدلات الهجرة بسبب حاجة تلك الدول لعمالة لم تستطع تلبيتها محليا لإنجاز برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

ما يجمع دول العالم النامي الفقيرة ودول العالم النامي النفطية معاناتها من نفس الظاهرة السكانية المتمثلة بزيادة معدلات النمو السكاني، ولكنهما يختلفان بمسبباتها. إن السبب المباشر في الزيادة بين المجموعة الأولى يتمثل في نقص الموارد المادية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تساعد في السيطرة على معدلات النمو بين السكان، في حين يرجع النمو بين المجموعة الثانية إلى سيولة المورد المالي واتساع قاعدة التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في ظل ندرة الموارد البشرية لتحقيقها مما يرفع من معدلات الهجرة لتلك الدول مما أفرز أوضاعا سكانية ذات جوانب أمنية واجتماعية.

ومن التحديات التي تواجه المجتمع الكويتي خلل التركيبة السكانية التي أخذت حيزا من

* باحث مشارك في ادارة الاقتصاد التقني في دائرة الدراسات الاقتصادية بمعهد الكويت للابحاث العلمية.

اهتـمام البـاحثـين والقائمين على الدولة منذ مطلع الثمانينات لما هذا الموضوع من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية.

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور التركيبة السكانية في الكويت خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٩، وتحاول بلورة تصور حول آفاق توازنها في المستقبل المنظور.

تمثـل هذه الفـترة الـزمنية تراكم ٢٤ سنـة من التعدادات والإحصاءات لمختلف المتغيرات السكـانية والمكـونات الأساسية للتحليل الديمغرافي، وتستخدم معظم مصادر البيانات السكانية المتوفرة من التعدادات السكانية أو السجل المدني المستحدث مؤخراً.

ومن خلال التغطية التاريخية للمكونات الأساسية للسكان في الكويت، تسعى الدراسة إلى تتبع منعطفات السياسة السكانية المتخذة في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٩ لمعرفة مدى الاهتمام الذي توليه الجهات المختصة في الوضع السكاني والعمل على التحكم بمكوناته الأساسية.

التعرض لآثار الاحتلال الغادر على الوضع السكاني في الكويت المتمثل في الهجرة المعاكسة من الكويت أمر شديد الحساسية في ظل غياب بيانات سكانية بعد التحرير تمكن من الوقوف على حقيقة حجم ما حدثه ذلك التاريخي المهم.

تستخـدم الدراسة وسائل قياس ديمغرافية تتعلق بالخصائص السكانية والمتغيرات المؤثرة في التركيبة السكانية، من ضمن تلك المقاييس توزيع السكان نسبياً وفق مجموعات الجنسية الرئيسية، التركيب العمري للسكان، معدل المساهمة في قوة العمل ومعدل الإعالة بين السكان. ومن مقاييس المتغـيرات السكـانية معـدل النمـو السنوي لمجموعات الجنسية الرئيسية للسكان، معدل الزيادة الطبيعية، معدل المواليد الخام ومعدل الوفاة الخام واستخدمت وسائل غير مباشرة في تقدير حجم السكان سنتناولها في موضعها فيما بعد.

تطور التركيبة السكانية

الوقوف على حقيقة النمط التاريخي لتطور التركيبة السكانية في الكويت يتطلب خلفية تاريخية حول النمو السكاني وتأثيره بالتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية، ومن خلال ذلك يتم التعرض لارتفاع معـدل الـزيادة الـطبيعية في الفترة التاريخية المعنية والتطرق للتشريعات القانونية المنظمة لتسجيل السكان وحصرهم بما في ذلك الاحصاءات الحيوية والسجل المدني.

خلفية تاريخية للنمو السكاني في الكويت

مع تدفق النفط وتصديره، أصبحت قدرات الكويت المالية تنمو بصورة سريعة جداً، وقد تزامن النمو مع نمو طموحات تنمية المجتمع وتأسيس الدولة الحديثة، فأخذت الدولة على عاتقها

إنشاء البناء الفوقي للمجتمع، حيث تم تعبيد شبكة طرق حديثة تربط مركز المدينة والمناطق الحضرية المجاورة وتمديد شبكة اتصالات هاتفية حديثة بالاضافة لذلك تبنت الدولة مشاريع تمديد شبكة مجارٍ حديثة كما اهتمت بتطوير مصادر مياه الشرب وتبنت تنمية اجتماعية عن طريق توفير خدمات أساسية للمجتمع مثل إنشاء مراكز تعليمية حديثة ومصحات ومستشفيات، كان لتلك البرامج التنموية أثر مباشر على ارتفاع مستوى المعيشة للسكان وفي تحسين مستواهم الثقافي والصحي، وتضمن دستور الكويت المقر في عام ١٩٦٢ حق المواطنين في الحصول على الخدمات الأساسية التي تكفل لهم حياة معيشية مناسبة، وأصبحت تلك الحقوق أساسا لسياسة توزيع الثروة النفطية على المواطنين.

أثر التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي السريع على السكان

مع إقرار الدستور المتضمن لحقوق المواطنين وواجباتهم، كان لسياسة توزيع الدخل على السكان المتمثلة في توفير خدمات أساسية ذات أثر على رفع مستوى الحياة المعيشية أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشقيها الطبيعي وغير الطبيعي، ولهذا بدأت الدولة بالاهتمام بضبط الوضع السكاني العام عن طريق إصدار تشريعات تنظم حصر السكان وتسجيلهم.

ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية

التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية السريعة التي عاصرتها الكويت نتيجة لامكاناتها المالية وتبنتها برامج تنموية رفعت من مستوى الحياة المعيشية اليومية للسكان، وانعكس ذلك على ارتفاع معدلات النمو السكاني، فعلى سبيل المثال، كان لانتشار الخدمات الصحية ذات المستوى المتطور وانتشار الوعي الصحي أن أديا إلى انخفاض معدلات الوفيات بين صغار وكبار السن، هذا الانخفاض أدى من جهة أخرى إلى ارتفاع متوسط العمر بين السكان كان ذلك بفضل تفاعل متغيرات التنمية بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي. /١ ولا نغفل في هذا الصدد دور ارتفاع المستوى التعليمي وأثره على تنامي الوعي الصحي، ودور توفر مستوى سكني مناسب والتمتع بمستوى دخل فردي عال نسبيا له علاقة برفع مستوى التغذية وبالتالي بالمستوى الصحي الفردي.

وبسبب ارتفاع مستوى الدخل وتوافر السكن المناسب وتيسر الخدمات الصحية وتحمل الدولة للخدمات الرئيسية الأخرى وتشجيعها وتحملها جزءاً من نفقات الزواج، نجد أن معدلات الزواج قد أرتفعت نتيجة لذلك وارتفعت معها معدلات الإنجاب.

أما فيما يتعلق بالزيادة غير الطبيعية، وهي الزيادة الناتجة عن عوامل الهجرة ونقصد هنا صافي الهجرة بين الوافدين والتجنس بين المواطنين. وضع قانون الجنسية الكويتية سنة ١٩٥٩ أسس إثبات الهوية الكويتية، وتم تمييز الكويتيين قانونياً عن غيرهم، وفي منتصف الستينات أقدمت الدولة على

تجنيس فئات معينة سعيا لتوسيع قاعدة المواطنة عن طريق إحداث بعض التعديلات على قانون الجنسية، ويمثل التجنيس جزءاً من جملة نمو الكويتيين، بيد أنه في الآونة الأخيرة اتخذت الدولة بعض الضوابط التي تحد من عدد الحاصلين على الجنسية الكويتية. /٢

وتعتبر الزيادة غير الطبيعية بين السكان الوافدين المصدر الأساسي لزيادة معدلات نموهم، وهي - كم سوف نعرض - السبب الرئيسي في خلل التركيبة السكانية النسبية بالكويت، فقد تطلب تحول الكويت المفاجىء من إمارة تقليدية إلى دولة حديثة نسبيا موارد بشرية كمية نوعية تتناسب وحجم هذه النقلة، ولكن محدودية المورد البشري المحلي كميا وفنيا شكل عائقا دون تحقيق طموحات البرنامج التنموي، لذلك سعت الكويت لتوفير عمالة من الدول الشقيقة والصديقة لسد احتياجاتها من موارد بشرية وعمالة، ومنذ نهاية الخمسينيات والعمالة الوافدة تتدفق للكويت سعيا وراء فرص عمل وحياة معيشية أفضل.

صدور تشريعات لتنظيم تسجيل السكان وحصرهم

مع بداية تدفق العمالة الوافدة نتيجة توفر فرص العمل جراء تحقيق طموح برامج التنمية التي تبنتها الدولة، بدأت الدولة بالاهتمام في تسجيل وحصر السكان، تمت تلك العملية بواسطة إنشاء سجلات رسمية لرصد الواقعات الحيوية (مواليد - وفيات) ووضع ضوابط لدخول الوافدين حتى يتسنى ضبط أعدادهم، وساعد توافر هذه المعلومات على دراسة حقيقة النمو السكاني وتطوره بشقيه الطبيعي وغير الطبيعي.

أقرت الدولة في عام ١٩٦٣ قانون التعدادات السكانية والإحصاءات، وحديثا قانون نظام المعلومات المدنية الذي أقر مؤخراً في عام ١٩٨٢ لينظم عملية تسجيل السكان في السجل المدني الجديد، ولم تكتف الدولة بإصدار تشريعات وقوانين تنظم عملية تسجيل السكان، وإنما ذهبت أبعد من ذلك لتنشىء جهات متخصصة في جمع ونشر الإحصاءات السكانية بالتعاون مع بقية الجهات الحكومية المختصة بالواقعات الحيوية مثل وزارة الصحة ووزارة العدل، وأخرى خاصة بالهجرة مثل وزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية والعمل، من تلك الجهات الإدارة المركزية للإحصاء وهيئة المعلومات المدنية.

كما أوجدت جهات اختصاص تأخذ على عاتقها رسم السياسة السكانية مثل مجلس التخطيط الذي أنشىء عام ١٩٦٣ والذي حولت اختصاصاته إلى وزارة التخطيط بعد استحداثها في عام ١٩٧٦، وأخيراً تم إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط عام ١٩٨٦.

الخلل في التركيبة السكانية منذ عام ١٩٦٥

تلمس تطور التركيبة السكانية في الكويت يظهر مواقع الخلل فيها، ويندرج تحت هذا الموضوع ستة أجزاء رئيسية ذات علاقة مباشرة به، يختص الأول بالتطور الكمي للسكان، ويهتم الثاني بتطور التركيب النسبي بين السكان وفق جنسيات رئيسية. أما الجزء الثالث فيعرض تطور النمو

الطبيعي عن طريق تناول ثلاث معدلات قياس هي معدل المواليد الخام، معدل الوفاة الخام ومعدل الزيادة الطبيعية، والجزء الرابع يرصد تطور التركيب العمري وفق مجموعات عمرية رئيسية اما الجزء الخامس فيحلل تطور حجم الأسرة بين الوافدين لما له من دلالة على معدل الإعالة بينهم، ومن خلاله سنتعرف على عدد سنوات إقامتهم في الكويت وبالتالي سنقف على حقيقة استقرارهم، وأخيراً، نبرز ملامح الخلل في التركيبة السكانية وفق التطور للنمو السكاني في الكويت.

التطور الكمي للسكان وفق مجموعات الجنسية

يتناول الجزء الآتي التطور الكمي للسكان وفق الجنسيات الرئيسية كويتيون، عرب وآسيويون. ويشمل التحليل الزيادة السكانية ومعدل النمو خلال الحقبة الزمنية ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩ كما يعرض تطور التوزيع النسبي لكل جنسية من إجمالي السكان ومقدار التغير الطارىء على تلك النسب، ويختص الجزء الأخير بتقويم البيانات السكانية لاختلاف مصادرها، حيث اختلف تعريف من هم الكويتيون بإثبات وبقية العرب، ولذلك تطلب الأمر تقدير عدد السكان الكويتيين والعرب بهدف التعرف على عددهم الحقيقي قبل تغير التعاريف الخاصة بالجنسية، بهدف توحيد المفاهيم المستخدمة في كل من التعدادات السكانية وبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

باستخدام بيانات تعدادات السكان للسنوات السابقة وآخر بيان حول السكان من الهيئة العامة للمعلومات المدنية ١٩٨٩، يعرض جدول رقم ١ تطور عدد السكان حسب الجنسية ونسبهم من إجمالي السكان خلال الفترة الزمنية المذكورة ويتضمن الجدول معدلات النمو السنوي لكل جنسية.

يبرز الجدول أرقاما تقديرية لعدد السكان الكويتيين بإثبات والعرب خلال سنوات التعداد السابقة لمعرفة العدد الحقيقي للكويتيين، لأن أرقام السكان الكويتيين الواردة في التعدادات الرسمية تمثل كلا من الكويتيين بإثبات الكويتيين بدون إثبات ـ مايسمى غير محددي الجنسية ـ بينما كشف بيان سنة ١٩٨٩ عن العدد الحقيقي للكويتيين وهنا المقصود الكويتيون بإثبات، بعد إضافة فئة غير محددي الجنسية ـ بدون إثبات ـ مع السكان العرب. وبهذا فإن إعادة تصنيف السكان الكويتيين والعرب يقتضي تقدير عدد كل منها على حدة خلال الفترة الزمنية قبل ١٩٨٩.

تم استخدام معادلة التغير الأسي Exponential Change في حساب معدل النمو، حيث يعطي معدل تغير مستمر ومستقر خلال الفترة المدروسة، استخدمت المعادلة الآتية في حساب المعدل:

$$\ln (Pn/Po)/n$$

حيث ln اللوغريثم الطبيعي.

Pn عدد السكان في الحقبة الثانية من الزمن.

Po عدد السكان في الحقبة الأولى.

n عدد السنوات بين التعدادين.

نجد أن عدد الكويتيين بإثبات وبدونه قد نموا بمعدل سنوي يعادل ٨٪ خلا الفترة الزمنية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ ويعـد هذا المعدل عاليا بينما يمكن تفسير ارتفاعه بأحد أو بمجموعة من العوامل الآتية :

١) قد يكون معدل النمو غير حقيقي أتى نتيجة تحسن وازدياد دقة عملية حصر السكان لعام ١٩٧٥ بشكل عام مقارنة بتعداد عام ١٩٦٥ . . بمعنى أن تعداد ١٩٦٥ لم يحصر بشكل كامل ودقيق كل الكويتيين، وبذلك يصبح عددهم في ١٩٦٥ أقل شمولاً مقارنة بتعداد ١٩٧٥ الذي شمل قدرا أكبر من الكويتيين، ولهذا برز عدد من الكويتيين في تعداد ١٩٧٥ يمثلون زيادة عن سكان ١٩٦٥ ولكنها تشكل زيادة غير حقيقية لعدم حصرهم أساساً في تعداد عام ١٩٦٥ .

٢) قد يكون معدل النمو خلال هذه الفترة حقيقياً، نتيجة حصول البعض على الجنسية الكويتية خلال الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ نظراً لفتح باب التجنيس مؤقتاً خلال هذه الفترة وبذلك يمكن ارجاع جزء كبير من ارتفاع معدل النمو إلى التجنيس .

أما خلال الفترة الزمنية من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ نجد أن معدل النمو السنوي بلغ ٤٪ حيث إنه انخفض الى النصف مقارنة بالفترة الزمنية السابقة، ويعد هذا الانخفاض انخفاضا غير حقيقي نتيجة ارتفاع معدل النمو السنوي للفترة السابقة . وعلى أي حال فإن معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بالنسبة للكويتيين يعد معدلا مقبولا .

نأتي للفترة الزمنية الأخيرة والتي تمتد من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ وهي الفترة التي لايمكن الاعتماد على استخدام بياناتها الرسمية الخاصة بعدد السكان الكويتيين بدون معالجة . وذلك بسبب اختلاف تعاريف السكان بين تعداد ١٩٨٥ وبيان الهيئة العامة للمعلومات المدنية ١٩٨٩ ففي عام ١٩٨٩ قامت الهيئة بالكشف عن العدد الحقيقي للكويتيين بإثبات بعد استبعاد فئة غير محددي الجنسية الذين جرت العدة على إدراجهم مع الكويتيين قبل هذا التاريخ لهذا نوصي أخذ الحيطة والحذر عند استخدام معدل النمو السنوي نتيجة هذا الاختلاف، حيث يفوق عدد الكويتيين في السنة الأولى عددهم في السنة الثانية مما تسبب في معدل نمو سنوي سالب يعادل ٥٪، طبعا هذا المعدل يعني أن السكان الكويتيين يتناقصون بمعدل سنوي يعادل ٥٪ خلال الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٩ وهذا طبعا غير معقول .

وبسبب اختلاف مصدر بيان السكان وخاصة بين الكويتيين قبل عام ١٩٨٨ وبعده يؤكد على أهمية الاجابة عن التساؤل حول حقيقة عدد السكان الكويتيين وواقعيته قبل عام ١٩٨٨ . . ويعد الحصول على إجابة دقيقة حول هذا التساؤل أمراً صعباً وذلك لعدم توفر بيانات سكانية دقيقة، ولكن يمكننا تقدير عدد السكان الكويتيين بإثبات تقريبياً بافتراض الآتي :

١) صحة بيان الهيئة لعام ١٩٨٩ حول عدد السكان الكويتيين .

٢) أن يكون معدل النمو السنوي خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩، ٤٪ .

٣) استخدام معدل نمو الكويتيين السنوي خلال الفترة الزمنية قبل ١٩٨٥ المسقاة من تعدادات السكان، وبإفتراض أن كلا من الكويتيين وغير محددي الجنسية يتمتعون بمعدل نمو متساو نتيجة تعايشهم تحت ظروف اجتماعية واقتصادية عامة مشتركة.

يتضمن جدول رقم ١ النتائج التقديرية للسكان الكويتيين بإثبات، ومنها يتضح أن الكويتيين شكلوا أقلية (٣٨٪) من جملة السكان عام ١٩٦٥ . . وانخفضت تلك النسبة تدريجياً خلال الأربع والعشرين سنة التالية لتصبح ٢٧٪ في عام ١٩٨٩ . . جاء هذا الانخفاض نتيجة طبيعية لتفوق معدل نمو الوافدين خلال نفس الفترة الزمنية.

العرب

يستـدل من أرقام تعدادات السكان السابقة بأن معدل النمو السنوي بين السكان العرب خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥ قد بلغ ٨٪. يعد هذا المعد عاليا نسبياً ولكن يمكن قبوله إذا ماأخذنا بعين الاعتبار كبر حجم الهجرة إلى الكويت من جنسيات عربية معينة بسبب ظروف سياسية ونتيجة توفر فرص عمل.

أما خلال الحقبة الزمنية ٧٥ ـ ١٩٨٥ نجد أن معدل النمو قد انخفض بما يعادل ٥٠٪ عما كان عليه في الحقبة الزمنية السابقة، ويرجع هذا الانخفاض الى اتجاه سوق العمل إلى الاعتماد على العمالة الآسيوية كمصدر رئيسي في توفير العمالة المطلوبة وذلك بسبب قلة تكلفتها الاقتصادية.

في حين ارتفع معدل النمو السنوي خلال الحقبة الزمنية الأخيرة ٨٥ ـ ١٩٨٩ بين السكان العرب بمقدار ٥٠٪ عما كان عليه خلال الفترة السابقة، لكن يمكن اعتبار هذا الارتفاع غير حقيقي نتيجة إضافة أعداد غير محددي الجنسية مع السكان العرب.

لذلك تطلب الأمر تقدير عدد السكان العرب وفق تعريفهم الجديد الذي يشمل فئة غير محدد الجنسية خلال الفترة قبل ١٩٨٨ باستخدام معدلات النمو السنوي السابقة تدل الأرقام التقديرية على أن نسبة السكان العرب من جملة السكان بلغت ٥٠٪ في ١٩٦٥ . . واستقرت النسبة على ماهي عليه في عام ١٩٧٥، ولكنها انخفضت بعض الشيء لتصبح ٤٦٪ خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ . . نستدل من ذلك على أن نسبة العرب من جملة السكان شبه مستقرة بين النصف إلى مادونه قليلاً ويغلب عليها الاتجاه نحو الانخفاض نسبياً نتيجة ارتفاع معدل نمو السكان الآسيويين مقارنة بمعدل نمو الفئات الأخرى من السكان خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٩.

الآسيويون

تسببت سرعة ارتفاع معدل نمو السكان الآسيويين منذ عام ١٩٧٥ في خلل التركيبة النسبية بين السكان في الكويت. حيث نجد أن معدل نموهم السنوي خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥ بلغ ٦٪ وهو أقل نسبيا من معدل نمو كل من الكويتيين والعرب خلال نفس الفترة.

لكن سرعان مازاد معدل نموهم بصورة سريعة ليصل إلى ١٣٪ خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥ وفاق هذا المعدل كل معدلات النمو المسجلة خلال عشر السنوات، وانخفض معدل نموهم السنوي إلى ٩٪ خلال الفترة الزمنية ٨٥ ـ ١٩٨٩، ولكنه مازال معدلا مرتفعاً نسبيا مقارنة بمعدل نمو كل من الكويتيين والعرب والذي لم يتجاوز ٤٪ لكل منهما خلال الفترة نفسها.

يستدل من تطور نسبة الآسيويين إلى جملة السكان خلال الفترة الزمنية من ٦٥ ـ ١٩٨٩ على سرعة نموهم، حيث إنهم شكلوا حوالي ١٢٪ من جملة السكان في عام ١٩٦٥، وارتفعت نسبتهم خلال الأربع والعشرين سنة لتصل إلى ٢٦٪ من جملة السكان في عام ١٩٨٩. هذه الزيادة تمثل نسبتهم بمعدل ٦و٠٪ سنوياً خلال الفترة.

إن السبب الأساسي وراء زيادة عدد الآسيويين يتمثل في زيادة الطلب على العمالة الآسيوية ولا نغفل في هذا الخصوص دور ارتفاع الطلب على خدم المنازل كجزء أساسي من نمو الآسيويين بصفة عامة، يوضح شكل رقم ١ تطور أعداد خدم المنازل في الكويت خلال الفترة من ٧٠ـ١٩٨٩.. تؤكد الأرقام الواردة في الشكل على أن معدل نمو فئة الخدم من السكان الوافدين خلال الفترة ٧٠ـ١٩٨٠ بلغ ١٠٪ بينما كاد المعدل يتضاعف خلال الفترة من ٨٠ـ ١٩٨٩ ليصل إلى ١٨٪ ويعد هذا معدل نمو يضاهي جميع معدلات النمو السنوية لبقية الفئات السكانية.

ويؤكد سرعة نمو هذه الفئة السكانية من جملة الوافدين تطور نسبة الخدم إلى جملة السكان خلال الفترة من ٧٠ـ١٩٨٩.. وهذا مايوضحه شكل رقم ٢ حيث يستدل من الشكل على أن خدم المنازل شكلوا حوالي ٣٪ من جملة السكان في عام ١٩٧٠، بينما زادت نسبتهم لتصل إلى ١٠٪ عام ١٩٨٩ وهي زيادة تمثل ٤و٠٪ سنويا خلال تسعة عشر عاما.

تغير التركيب النسبي للسكان وفق مجموعات الجنسية

يتعرض الجزء الحالي إلى تطور التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية خلال الفترة الزمنية ٦٥ـ١٩٨٩ وينقسم إلى قسمين وفق مصدر البيانات السكانية. القسم الأول يختص بالبيانات الرسمية المستمدة من مصدرين الأول يختص بالتعدادات السكانية التي تغطي السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ والثاني مستمد من الهيئة العامة للمعلومات المدنية لعام ١٩٨٩.. والقسم الثاني يعتمد على بيانات تقديرية للسكان الكويتيين بإثبات حيث تم تقدير عددهم باستخدام فرضيات معينة/٣ وبناء عليه تم حساب نسبة السكان الكويتيين من جملة السكان وتمثل النسبة المتبقية نسبة الوافدين.

يتضح من شكل رقم ٣ الذي يعرض التطور التاريخي السكان حسب مجموعتي الجنسية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥.. وانخفضت النسبة بمقدار ٧٪ خلال عشر سنوات (٧٥ـ١٩٨٥) لتصبح ٤٠٪، وفي عام ١٩٨٩ شكل الكويتيون بإثبات ٢٧٪ من جملة السكان بعد استبعاد غير محددي الجنسية.

ونـظراً لاختـلاف مصـادر البيانات السكانية بين الفترة ماقبل ١٩٨٨ ومابعدها، فلايمكن استنباط نمط معين يتعلق بمقدار انخفاض نسبة الكويتيين الى جملة السكان خلال الفترة الزمنية ٦٥-١٩٨٩.

وباستخدام البيانات التقديرية الواردة في جدول رقم ١، يوضح شكل رقم ٤ التوزيع النسبي للسكان حسب الجنسية خلال نفس الفترة، ومنه يتبين أن الكويتيين شكلوا حوالي ٣٨٪ من جملة السكان في عام ١٩٦٥، واستقرت النسبة على ماهي عليه تقريبا في عام ١٩٧٥، في حين انخفضت لتصبح ٣٢٪ في عام ١٩٨٥ وواصلت الانخفـاض لتصل الى أدنى مستوى لها (٢٧٪) في عام ١٩٨٩. وتجدر الاشارة هنا إلى أن مقدار انخفاض نسبة الكويتيين الى جملة السكان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ بلغت ٤,٩٪، وتعتبر هذه النسبة أقل من مقدار الانخفاض الذي سجلته بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ والذي كان يعادل ٨,٥٪ خلال عشر السنوات.

تطور النمو الطبيعي للسكان

يعتبر المجتمع السكاني بالكويت مجتمعاً فتيا نظراً لصغر سنه ويشارك المجتمع الكويتي بهذه السمة بقية دول العالم النامي، وتتمثل هذه السمة السكانية بارتفاع نسبة صغار السن والأطفال دون سن الخامسة عشرة الى جملة السكان مقارنة ببقية الفئات العمرية، وقد جاء ارتفاع نسبة تلك الفئة العمرية نتيجة للارتفاع المستمر لمعدل الزيادة الطبيعية بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة من جهة وانخفاض معدلات الوفاة بصورة سريعة من جهة أخرى.

يعرض جدول رقم ٢ أهم مؤشرات الزيادة الطبيعية مثل معدل المواليد الخام ومعدل الوفاة الخام ومعدل النمو الطبيعي كما أدرج معدل الخصوبة الكلي.

معدل المواليد الخام Crude Birth Rate

يمثـل معـدل المواليد الخام عدد المواليد الأحياء لكل ١٠٠٠ من السكان خلال فترة زمنية معينة، يتناول جدول رقم ٢ تطور معدل المواليد الخام لكل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة المعنية. يؤكد على أن النمط التاريخي للمعدل خلال الفترة الزمنية من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ يتجه نحو الانخفاض وتنطبق هذه الحقيقة على كل فئات السكان دون استثناء، نجد أن معدل المواليد الخام للكويتيين بلغ حوالي ٥٣ مولودا لكل ١٠٠٠ منهم في عام ١٩٦٥، وحقق انخفاضاً يعادل ٨ مواليد لكل ١٠٠٠ خلال العشرين سنة ليصل إلى حوالي ٤٦ مولوداً لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٨٥.

كما بلغ معـدل المواليد الخام بين الوافدين ٤٠ مولودا لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٦٥، وحقق انخفاضاً يعادل حوالي ١٧ مولودا في عام ١٩٨٥ ويضاهي هذا المعدل معدل انخفاض الكويتيين خلال الفترة نفسها.

يتمتع الكويتيون بمعدل مواليد يفوق معدل الوافدين، فعلى سبيل المثال بلغ الفرق بين المعدلين حوالي ١٣ مولوداً لصالح الكويتيين في عام ١٩٦٥ . . وارتفع الفرق بينهما ليصل الى حوالي ٢٣ مولودا في عام ١٩٨٥ . . ويفسر اتساع الفرق بين المعدلين سرعة انخفاض المعدل بين الوافدين مقارنة بالكويتيين، بالاضافة إلى الاختلافات الجوهرية في السمات الديمغرافية بينهما ذات العلاقة المباشرة في حساب معدل المواليد الخام، ونسوق مثالا على هذه الاختلافات في الآتي:

١) كبر حجم شريحة الذكور بين الوافدين ومعظمهم من العزاب الذين لايتمتعون بالاستقرار الاجتماعي ويتسمون بالشباب، وكونهم يمثلون ثقلاً من جملة السكان فإنهم يؤثرون على حساب معدل المواليد الخام.

٢) تأثر نمو السكان الوافدين بصورة مباشرة بالزيادة غير الطبيعية (الهجرة) حيث لايتأثر الكويتيون بمثل هذه الزيادة، ولذلك فإن السكان الوافدين ينمون بسرعة فائقة مما يؤثر على جملتهم المستخدمة في حساب معدل المواليد الخام.

ويدل معدل الخصوبة الكلي Total Fertility Rate «الذي يعبر عبر متوسط عدد المواليد الأحياء لمجموعة من النساء ممن عاصرن طوال فترة اخصابهن (١٥ إلى ٤٩ سنة) النمط السائد لمعدلات الخصوبة العمرية بافتراض عدم حدوث وفيات بينهن خلال فترة اخصابهن». /٤ أو بمعنى آخر يعبر هذا المعدل عن عدد المواليد المتوقع لكل امرأة خلال فترة الاخصاب الكاملة، سيتم استخدام هذا المعدل فيما بعد بالجزء الخاص بعمل المرأة ومدى تأثير الخصوبة على مشاركتهن بقوة العمل. وتجدر الاشارة الى أن بيان السكان الكويتيين يشمل غير محددي الجنسية على حقيقة ارتفاع معدل عدد المواليد التي تنجبهم النساء خلال فترة اخصابهن. حيث إن معدل الخصوبة الكلي بين الوافدات قد انخفض بأكثر من النصف خلال العشرين سنة الماضية بينما انخفض المعدل بين الكويتيات بمقدار ١٣٪ فقط خلال نفس الفترة (طالع جدول رقم ٢).

معدل الوفاة الخام Crude Death Rate

يعتبر معدل الوفاة الخام أحد مقاييس ظاهرة الوفاة بالمجتمعات السكانية ويمثل عدد الوفيات لكل من ١٠٠٠ من السكان خلال فترة زمنية معينة. وانخفاض معدلات الوفاة مرهون بمستوى المعيشة اقتصادياً واجتماعياً والمستوى الصحي السائد لأي مجتمع وثقت كثير من الدراسات على العلاقة المتبادلة والفعالة التي تربط هذه الظروف وعدد سنوات الحياة ونمط انخفاض معدل الوفاة. /٥

كما يعرض جدول رقم ٢ تطور معدل الوفة الخام لكل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ . بلغ معدل الوفاة الخام ٨ وفيات لكل ١٠٠٠ بين الكويتيين في ١٩٦٥، ثم حقق انخفاضاً يعادل ٣ وفيات خلال العشرين سنة ليصل الى اربع وفيات لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٨٥.

يعتبر هذا الانخفاض انخفاضاً قياسياً إذا ماقورن بالنمط التاريخي لتطور معدلات الوفاة في المجتمعات النامية والمتطورة. /٦ وبذلك يكون مستوى الوفاة بين الكويتيين دون المعدل مقارنة بما هو سائد في دول العالم النامي والمتقدم، ويمكن ارجاع ذلك الى اتساع المجتمع السكاني الكويتي بصغر سنه حيث إنه مجتمع شاب يمثل صغار السن ٥٠٪ منه، وإلى توفر مستوى معيشي جيد وتوفر خدمات صحية رفيعة المستوى تعادل ماهو معهود بدول العالم المتقدم.

امتاز معدل الوفاة الخام بين الوافدين بالانخفاض منذ عام ١٩٦٥، حيث بلغ حوالي ٣ وفيات لكل ١٠٠٠ منهم، وانخفض إلى أدنى مستوى له ليصل إلى وفاتين في عام ١٩٨٥.. ويتمثل هذا الانخفاض بمعدل وفاتين سنوياً خلال العشرين سنة الماضية، كما يعتبر مستوى وفاة متدنياً جداً ويضاهي أفضل معدلات الوفاة في دول العالم المتقدم.

جاء اختلاف مستوى معدل الوفاه ونمط انخفاضه بين كل من الكويتيين والوافدين نتيجة اختلاف سماتهم الديمغرافية بالدرجة الأولى المتمثلة في الآتي:

١) تغلب الفئة العمرية ٢٠ إلى ٤٤ على التركيب العمري بين الوافدين وهي فئة عمرية تتمتع بالبنية الجسمانية الجيدة والمستوى الصحي السليم.

٢) يكاد يخلو مجتمع الوافدين بصفة عامة من كبار السن حيث إن هذه الفئة عادة ما تشكل الجزء الأكبر من الوفيات.

٣) معظم الوافدين ينتمون إلى فئة العمالة التي يشترط اجتيازها الفحص الطبي للحصول على تصريح عمل وبهذا يتمتع معظمهم بمستوى صحي جيد.

٤) يمتاز الوافدون بمستوي تعليمي يفوق المستوى التعليمي السائد بين الكويتيين حيث لايمكن اغفال العلاقة الوثيقة التي تربط المستوى التعليمي بالمستوى الصحي والثقافة الصحية وبالتالي مستوى الوفاة بشكل عام. /٧

معدل الزيادة الطبيعية Rate of Natural Increase

تمثل الزيادة الطبيعية عنصراً هاماً من عناصر نمو السكان وهي تلك الزيادة في عدد السكان نتيجة العوامل الطبيعية التي تتمثل في حاصل الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات، أو تمثل حاصل الفرق بين معدلي الخصوبة العام والوفاة العام.

يتناول جدول رقم ٢ أهم المؤشرات الديمغرافية ومنها معدل النمو الطبيعي بين السكان، بلغ معدل النمو الطبيعي بين الكويتيين ٤٦ لكل ١٠٠٠ سنة ١٩٦٥، بينما انخفض هذا المعدل بمقدار ٤لكل ١٠٠٠ خلال العشرين سنة ليصل إلى حوالي ٤٢ في عام ١٩٨٥... بينما بلغ معدل النمو الطبيعي بين الوافدين حوالي ٣٧ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٦٥، وانخفض بمقدار حوالي ١٦ خلال العشرين سنة ليصل إلى حوالي ٢١ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٨٥.

يتمتع الكويتيون بمعدل زيادة يفوق معدل الوافدين ويأتي ذلك بالدرجة الأولى بسبب ارتفاع معدل الخصوبة بين الكويتيين واختلاف سمات المجتمعين الديمغرافية، ويرجع اتجاه معدل النمو

الطبيعي نحو الانخفاض خلال الفترة الزمنية السابقة بشكل أساسي الى انخفاض معدل الخصوبة، لأن انخفاض معدلات الخصوبة تؤثر بشكل ملحوظ على مستوى معدل النمو بدرجة أكبر من تأثير انخفاض معدلات الوفاة، حيث يؤثر انخفاض معدل الخصوبة تأثيراً سلبياً على معدل النمو، بينما يؤثر انخفاض معدل الوفاة تأثير ايجابياً عليه وهذا مايفسر الانخفاض الملحوظ على معدل النمو الطبيعي بين كل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة الزمنية، ولاجدل في أن معدل النمو الطبيعي يتجه نحو الانخفاض منذ ١٩٦٥ ولكنه مازال معدلاً مرتفعاً مقارنة ببعض دول العالم النامي ومعظم دول العالم المتحضر. ونعتقد أن ارتفاع معدلات النمو الطبيعي خلال السنوات الماضية قد أفرز تركيبة عمرية تجعل من فئة صغار السن أغلبية من جملة السكان مقارنة بحجم بقية الفئات العمرية وهي سمة يتسم بها الكويتيون.

التركيب العمري للسكان

يعرض جدول رقم ٣ تطور التوزيع النسبي للسكان لثلاث مجموعات رئيسية من العمر لكل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة الزمنية من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ . . تشكل الفئة العمرية دون ١٥ سنة ٤٩٪ من جملة الكويتيين خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ . . واستقرت هذه النسبة على ما هي عليه تقريباً في عام ١٩٨٥، ولكنها انخفضت بصورة غير طبيعية في عام ١٩٨٩ لتصل لحوالي ٤٥٪.

في حين أن الفئة العمرية ١٥-٦٤ شكلت حوالي ٤٨٪ من جملة الكويتيين في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ لكنها ارتفعت بمقدار ضئيل لتصل لحوالي ٤٩٪ في عام ١٩٨٥، وقفزت بصورة غير طبيعية لتصل إلى ٥٣٪ في عام ١٩٨٩ . . أخيراً نجد أن الفئة المسنة تشكل حجما صغيراً جداً من جملة الكويتيين، حيث انها تشكل حوالي ٣٪ من جملتهم في عام ١٩٦٥ وانخفضت قليلاً لتصل لحوالي ٢٪ واستقرت على ماهي عليه بعد ذلك.

نلاحظ أن المجموعة العمرية الصغيرة (٠-١٤) انخفضت نسبتها من جملة الكويتيين، بصورة مفاجئة عام ١٩٨٩، في حين ارتفعت نسبة المجموعة العمرية المتوسطة (١٥-٦٤) بصورة مفاجئة خلال نفس السنة، وقد يرجع السبب الى إعادة تصنيف فئة غير محددي الجنسية، لذا نوصي بأخذ الحذر عند مقارنة بيانات التركيب العمري بين الكويتيين قبل عام ١٩٨٩ وبعدها، ويمكن اعتبار تلك التغيرات على أنها غير حقيقية نتيجة تغير مصادر واختلاف مفاهيم بعض البيانات السكانية.

أما فيما يتعلق بالسكان الوافدين فنجد أن الفئة العمرية الصغرى شكلت حوالي ٢٨٪ عام ١٩٦٥، لكنها ارتفعت لتصل الى حوالي ٤٠٪ عام ١٩٧٥ وانخفضت لتصل الى ٢٩٪ عام ١٩٨٥ وعاودت الارتفاع قليلاً لتصل الى حوالي ٣٠٪ عام ١٩٨٩ . . بينما الفئة العمرية المتوسطة شكلت ٧١٪ من الوافدين عام ١٩٦٥، لكن سرعان ماانخفضت فجأة عام ١٩٧٥ لتصل الى حوالي ٦٠٪ وعاودت الارتفاع لتصل الى حوالي ٧١٪ عام ١٩٨٥، وأخيراً انخفضت قليلاً عام ١٩٨٩ لتصل الى حوالي ٦٩٪ من جملتهم أما الفئة العمرية المسنة فإنها شكلت مالا يزيد عن الواحد بالمائة خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥، وظلت هذه النسبة شبه مستقرة في ١٩٨٩ . .

من المناسب أن نؤكد على أن التوزيع العمري للسكان الوافدين في عام ١٩٧٥ لا يتمتع بمستوى مقبول من الدقة. إذ يمكن ملاحظة أن نسبة الفئة العمرية الصغرى في هذه السنة كانت أعلى نسبيا مقارنة بنفس النسبة في سنوات التعداد الأخرى. بينما نجد أن نسبة الفئة العمرية المتوسطة لنفس العام شكلت أدنى نسبة مقارنة بنسبتها في السنوات الأخرى، لذلك نعتقد أن التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية بين الوافدين لعام ١٩٧٥ ليس دقيقا إما بسبب قصور في تغطية وهذا ما لا نعتقد. أو نتيجة أخطاء في إدلاء بيانات الأعمار وهو أفضل تفسير، أو قد يكون بسبب خطأ تكنيكي في عملية التعداد.

نستنتج من البيانات السابقة وجود اختلاف في التركيب العمري بين الكويتيين والوافدين، حيث إن نسبة الفئة العمرية الصغرى تتساوى في أغلب الأحيان مع نسبة الفئة العمرية المتوسطة بين الكويتيين، بينما نجد أن الفئة العمرية الصغرى لا تتعدى ٣٠٪ من جملة الوافدين مقابل ٧٠٪ للفئة العمرية الوسطى التي تشكل أغلبية ساحقة بينهم. لهذا نجد أن الفئة العمرية الوسطى بين الوافدين تفوق نسبيا مثيلتها بين الكويتيين وبالتالي فإن فئة من هم في سن العمل بين الوافدين تفوق تلك التي في حالة الكويتيين.

تطور حجم الأسرة بين الوافدين واستقرارهم

يضطلع هذا الجزء بتوصيف تطور حجم الأسرة ومعدل الإعالة (Dependency Rate) / ٨ ومعدل المساهمة (Participation Rate 9) ـ أو ما يسمى أحيانا بمعدل النشاط ـ بقوة العمل لكل من الكويتيين والوافدين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ . . وسنتبين من أثر عوامل الزيادة الطبيعية التي ناقشناها سابقا على هذه المعدلات وهي تساعد على بناء تصور حول استقرار الوافدين في الكويت.

حجم الأسرة الوافدة

من ضمن مؤشرات استقرار الوافدين في الكويت تطور حجم أسرهم الخاصة، وهذا ما يتناوله جدول رقم ٦ . . حيث يبين التوزيع النسبي للأسر الخاصة وفق حجمها لكل من الكويتيين والوافدين خلال سنوات التعداد، وبمقارنة حجم الأسرة الوافدة بحجم الأسرة الكويتية يتضح أن حجم الأسرة الوافدة يتسم بصغره مقارنة بحجم الأسرة الكويتية (أنظر جدول رقم ٦)، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٩ نجد أن حوالي ٥٣٪ من جملة الأسر الوافدة يتراوح حجمها بين ٥ و٩ أفراد. في حين أن ٢٨٪ منها لا يقل حجمها عن ١٠ أفراد وحوالي ٢٠٪ لا يقل حجمها عن ٥ أفراد.

نمط تطور حجم الأسرة الخاصة الوافدة يدل على تحول في حجمها خلال العشرين سنة الماضية من أسرة اتسمت بصغر الحجم في عام ١٩٦٥ إلى أسرة كبيرة الحجم نسبيا في عام ١٩٨٩ . .

هذا من دون شك يدل على اتجاه الوافدين نحو الاستقرار في الكويت، ومع الاستقرار يبدأ السكان عادة اكتساب سمات المجتمع السكاني المستقر الذي يغلب عليه ارتفاع معدلات الزيادة سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية بواسطة ضم أفراد من الأسرة المتواجدين خارج الكويت.

معدل الإعالة بين الوافدين

المؤشر الثاني للتدليل على استقرار الوافدين في الكويت اتجاه تغير معدلي الإعالة والمساهمة في قوة العمل خلال الفترة المدروسة، وبتتبع تطور معدل الإعالة بين الوافدين خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ يؤكد على نمطين الأول يتسم بالارتفاع خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ والثاني يتسم بالانخفاض من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ . . فعلى سبيل المثال بلغ معدل الإعالة لعام ١٩٦٥ ٧٥ لكل ١٠٠، وارتفع ليصل الى ١٢١ عام ١٩٧٠ واستمر في الارتفاع ليصل إلى ١٤٦ عام ١٩٧٥ . . ونتيجة لارتفاعه في ذلك العام، تم تقنين قوانين الالتحاق بعائل مما أثر سلبا على معدل الإعالة خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ حيث بلغ ١٠٩ في عام ١٩٨٠ وانخفض ليصل إلى أدنى مستوى له (٨٧ لكل ١٠٠) في عام ١٩٨٥ (أنظر شكل رقم ٥).

ومن جهة أخرى، يمثل معدل المساهمة نقيضا لمعدل الإعالة، حيث يفسر ارتفاع معدل الإعالة بين الوافدين خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٥ انخفاض معدل مساهمتهم في قوة العمل خلال نفس الفترة، فعلى سبيل المثال بلغ معدل مساهمتهم ٨٠ لكل ١٠٠ في عام ١٩٦٥ وانخفض ليصل إلى ٦٨ في عام ١٩٧٠، واستمر في الانخفاض عام ١٩٧٥ قبل أن يبدأ في الارتفاع التدريجي خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٥ (أنظر شكل رقم ٦).

سنوات إقامة الوافدين

المؤشر الأخير عن مدى اتجاه السكان الوافدين نحو الاستقرار في الكويت هو تطور توزيعهم النسبي حسب سنوات إقامتهم في الكويت، يبين شكل رقم ٧ تطور التوزيع النسبي للوافدين وفق سنوات إقامتهم في الكويت خلال الفترة من ١٩٦٥ و١٩٨٥ . . تغير التوزيع النسبي للسكان الوافدين وفق سنوات إقامتهم في الكويت يؤكد على حقيقة استقرارهم التدريجي في الكويت، ففي عام ١٩٦٥ نجد أن ٦٠٪ منهم لا تزيد فترة إقامتهم عن ٥ سنوات. في حين ٢٧٪ منهم تتراوح إقامتهم بين ٥ إلى ٩ سنوات وحوالي ١٣٪ فقط لا تزيد إقامتهم عن ٩ سنوات، بينما اختلف التوزيع النسبي بشكل ملفت للنظر في عام ١٩٨٥، حيث نجد أن حوالي ٢٥٪ من الوافدين تتراوح إقامتهم بين ٥ و٩ سنوات و٣٥٪ لا تقل إقامتهم عن ١٠ سنوات.

يؤكد تطور التوزيع النسبي للوافدين حسب مدة الإقامة بالكويت حقيقة عدم ارتباط سياسة الهجرة والطلب على العمالة الوافدة من جهة وبين الوضع الاقتصادي من جهة أخرى. حيث مع بداية الثمانينات ساد الكويت ركود اقتصادي نتيجة أزمة سوق المناخ وتدهور أسعار النفط مما أثر سلبيا

على العائدات المالية للكويت، بينما أسفر بيان تعداد ١٩٨٥ عن أن ٤٢٪ من جملة الوافدين قد دخلوا البلاد لأول مرة بين عامي ٨٠ ـ ١٩٨٥ . . بينما خلال فترة الرخاء الاقتصادي في السبعينيات نجد أن حوالي ٤٠٪ من جملة الوافدين لم تمض على إقامتهم خمس سنوات في عام ١٩٧٥ . .

ملامح الخلل في التركيبة السكانية

تحليل البيانات السكانية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٩ تؤكد على مواضع خلل في التركيبة السكانية في الكويت. مواضع الخلل تلك ذات صلة مباشرة في مرتكزات إعادة الوضع السكاني إلى حالة التوازن، وتحقيق التوازن المطلوب يتطلب مواجهة مواضع الخلل.

الموضع الرئيسي لخلل التركيبة السكانية يكمن في خلل التوزيع النسبي للسكان وفق الجنسية، ونعني هنا نسبة الكويتيين ونسبة الوافدين من جملة السكان في الكويت، أكد نمط تطور هذه النسب على أن نسبة الكويتيين إلى جملة السكان أخذ في الانخفاض المضطرد منذ عام ١٩٦٥، ولم نر ما يدل على بطء نمط انخفاضها، وعلى النقيض من ذلك أخذت نسبة السكان الوافدين في الارتفاع المستمر بمعدل تغير سريع مما أفرز وضعا يمثل فيه الوافدون الأغلبية الساحقة من جملة السكان في الكويت، وجعل الكويتيين بذلك وهم السكان الأصليون أقلية في مجتمعهم، وبلاشك فإن هذا الوضع لا يمكن استمراره ويتطلب العمل بشكل حاد بهدف تصحيحه ليصبح الكويتيون أغلبية ولو نسبيا في مجتمعهم.

أما موضع الخلل الثاني ساعد بشكل أساسي في وجود موضع الخلل الأول فإنه يتمثل في اختلاف معدلات النمو السكاني بين كل من الكويتيين وغيرهم من السكان، حيث لاحظنا أن معدل الزيادة غير الطبيعية المتمثلة في معدلات الهجرة تفسر الجزء الأعظم من معدل النمو بين الوافدين. ويكاد يكون معدل النمو بين الوافدين ثلاثة أضعاف معدل نمو الكويتيين الذي يعتمد بشكل رئيسي على معدلات الزيادة الطبيعية بينهم، والتي لا تتجاوز في أفضل الأحوال ٤٪ سنويا. مساهمة زيادة الكويتيين غير الطبيعية التي تأتي بشكل أساسي نتيجة لعمليات التجنيس لا تمثل قدرا ذا تأثير ملموس على زيادة عدد الكويتيين بسبب التحفظ على مبدأ التجنيس كهدف لزيادة عدد السكان الكويتيين إلى جملة السكان في البلاد.

من سمات المجتمع الكويتي أنه مجتمع فتي، أي تغلب نسبة صغار السن إلى جملة السكان، وتعتبر هذه السمة ملمحا من ملامح الخلل في التركيبة السكانية، حيث كبر هذه الفئة العمرية وخاصة بين الكويتيين يسهم بشكل لا يقبل التشكيك في الاعتاد على مصادر بشرية خارجية لتلبية حاجة سوق العمل لعدم توفرها كميا محليا، كما أن كبر شريحة صغار السن تعني ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض معدلات المساهمة في قوة العمل كما أوضحنا في تحليلنا السابق مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الطلب على العمالة الوافدة.

يتبين من تحليل نمط تطور السكان اتجاه الوافدين نحو الاستقرار في الكويت الذي يعني أن معظم الوافدين الذين قدموا إلى الكويت لم يغادروها، واستقرارهم في الكويت يكسبهم سمات المجتمع المستقر مما يكون له تبعات قانونية وسياسية مستقبلية.

ظن البعض أن وجود الوافدين في الكويت مؤقت وليس له تبعات مستقبلية بصفتهم عمالة مهاجرة وأنها ستغادر الكويت بعد فترة إقامة محدودة، لكن خاب ظن هؤلاء حين جاءت نتائج التعدادات المتعاقبة لتؤكد عدم صحة ذلك وتبين بأن الوافدين آخذون في الاستقرار في الكويت.

يعتبر استقرار الوافدين في الكويت ملمحا من ملامح الخلل في التركيبة السكانية وهو يتطلب معالجة إن كنا نطمح في تعديل الخلل، لو أن مجتمع الوافدين اتسم بالحراك بتوافق معدلات الهجرة إلى والهجرة من الكويت لدل على عدم استقرارهم، وبذلك يصبح مجتمع الوافدين مجتمعا خاضعا للعوامل الاقتصادية البحتة في الطلب على العمالة لتلبية حاجات سوق العمل، ولكن الوضع ليس كذلك وإنما يتسم مجتمع الوافدين بالاستقرار.

آخر ملمح من ملامح خلل التركيبة السكانية في الكويت ارتفاع معدل الإعالة بين الكويتيين وما له من تأثير سلبي على انخفاض معدل مساهمتهم في قوة العمل، لذلك علاقة مباشرة في التركيب العمري للسكان الكويتيين الذي يتسم كما أكدنا سابقا بصغر سنه، رفع معدل مساهمة الكويتيين في سوق العمل عامل مساعد في تقليل الطلب على العمالة الوافدة، ومن بدائل تحقيق مستوى مساهمة مقبولة يتمثل في رفع مساهمة المرأة في قوة العمل، فسح المجال أمام الطلبة الذين يشكلون ثاني أكبر فئة ممن هم في سن العمل ولا يعملون في الجمع بين الدراسة والوظيفة، وأخيرا العمل على الحد من معدلات الخصوبة حتى تساعد في تحقيق توازن ولو جزئي في التوزيع النسبي بين الكويتيين حسب الفئات العمرية ويمكن المرأة من الخروج للعمل.

آفاق التوازن السكاني في الكويت

بعد أن تعرفنا على نمط تطور التركيبة السكانية في الكويت وفق المتغيرات الديمغرافية المتعددة، وبعد أن حددنا ملامح الخلل في التركيبة السكانية الذي أفرزه نمط تطور السكان، نرى أنه من المناسب أن نطرح تصورا يسهم في تحقيق التوازن السكاني المطلوب في الكويت.

قبل تناول موضوع تحقيق التوازن السكاني، يجدر بنا أن نلقي نظرة على تاريخ السياسة السكانية والإجراءات المتخذة في شأن الجوانب السكانية منذ استقلال الكويت، ومن ضمن ذلك سنقف عند الخطط الإنمائية التي عهدتها الدولة والتعرف على مدى تناولها للقضايا السكانية وأهدافها وسياساتها السكانية، ومن ثم نتناول بشيء من العمق الخطة الإنمائية الثالثة وأهدافها وسياساتها السكانية بما إنها تعبر عن أول محاولة تاريخية تضع أهدافا سكانية محددة وكمية، ويختتم هذا الجزء بوجهة نظرنا في المرتكزات وآفاق تحقيق التوازن السكاني في الكويت.

قراءة في تاريخ السياسة السكانية

ليس هناك مبرر للاعتقاد بعدم وجود سياسة سكانية انتهجتها الكويت تتفق ومعطيات كل مرحلة من مراحل تطورها السياسي والاقتصادي، ونعتقد أن هناك ثم سياسة سكانية تمارسها الكويت تتفق وطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي لكل مرحلة من مراحل تطورها/١٠.

حيث اتسمت السياسات السكانية بعدم الوضوح والدقة وأتت على شكل مراسيم ومواد قانونية منظمة لحركة السكان والهجرة ومشجعة لعوامل النمو الطبيعي بين الكويتيين، ولكن لم ترد سياسة سكانية بشكل متكامل ومحدد تتضمن أهدافا تتعلق بمكونات السكان والقوى العاملة قبل عام ١٩٨٥.

كان لتفاعل العوامل السياسية ونمط الفكر السياسي السائد مع العوامل الاقتصادية والديمغرافية أثر في بلورة طبيعة نهج ووسائل السياسة السكانية/١١.

ولذلك نستطيع القول بأن السياسة السكانية في الكويت لم تخضع لتأثير العوامل الاقتصادية فحسب، وإنما خضعت لتأثير العوامل السياسة المتمثلة فيما يلي:

١) تغير موازين صراع القوى السياسية المحلية.
٢) طبيعة الأهداف السياسية للقيادة العليا في الدولة الخاصة بالوضع الأمني، الأحداث السياسية الإقليمية والتغيرات الديمغرافية.
٣) طبيعة علاقات الكويت الدبلوماسية مع الدول المجاورة.
٤) كما كان للمصالح البريطانية بالخليج عامة والكويت خاصة تأثير على طبيعة السياسة السكانية منذ بداية الخمسينيات /١٢.

يمكن إرجاع السياسة السكانية في الكويت تاريخياً إلى فترة نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، حيث اتسمت تلك الفترة بالإنفتاح وحرية التنقل والهجرة إلى الكويت، وفي ضوء ذلك، أكد كل من جاكلين إسماعيل (١٩٨٢) وشملان العيسى (١٩٨١) حقيقة إنفتاح سياسة الكويت السكانية لسد احتياجاتها من العمالة لتحقيق أهدافها السياسية والإقتصادية لدفع عملية التنمية /١٣ لكن سعت الكويت مع أواخر الخمسينيات إلى الإحتفاظ بحقها في السيطرة على عملية تدفق العمالة عن طريق التحكم في جنسيات المهاجرين والحد من السماح لجنسيات معينة لدخولها./١٤

وبناءً على مراحل تطور السياسة السكانية في الكويت خلال الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ يمكن تقسيم تلك الفترة إلى أربع مراحل رئيسية تبعاً لتغيرات المناخ السياسي من جهة والتغيرات التي طرأت على الجوانب الإقتصادية والديمغرافية. لما لها من أثر كبير في تحديد طبيعة سياسة متخذي القرار التخطيطي لصورة الكويت المستقبلية./١٥

المرحلة الأولى تأسيس الدولة «١٩٦٠ ـ ١٩٦٦»

مع مطلع الستينيات واجهت الكـويت تحديات سياسية تمثلت في تأسيس الأطـر القانونية للدولـة، وتكـوين الهوية الوطنية المستقلة، والتغلب على المخاطر الخارجية التي هددت إستقلال وسيادة الدولة الحديثة، ولهذا جاءت السياسة السكانية لتلائم حجم تلك التحديات السياسية وتحقق التـوازن السياسي بين التيارات السياسية المتنافسة على الساحة المحلية، لذلك كان دور الجهات الرسمية توفيقاً بين مصالح التيارات السياسية المحلية ومطالبها التي نوجزها على النحو الآتي:

١) التجـار التقليديون ويمثلون القـطاع الخاص، ومن مطالبهم عدم تدخل الحكومة في التبادل التجاري، وحرية حركة العمالة، وعدم المساس بمصالحهم التجارية والمالية الخاصة إلا في أضيق الظروف.

٢) القوميون العرب ومن مطالبهم الوحدة العربية وتحرر الشعب العربي من القيود التي تحكم تحركه بين البلدان العربية، ولذلك سعت الحركة لتحقيق حرية انتقال العمالة العربية إلى الكويت، كما سعت إلى ضمان حقوق أساسية للسكان العرب المقيمين على أرض الكويت.

٣) الوطنيون التقليديون وتمثل هذه الفئة صغار التجار وجزءاً من العاملين بالدولة وعامة الشعب، وتمثل هدف هؤلاء في صيانة الذات الكويتية التقليدية التي بدأت الهجرة تهددها. كما ينظر هؤلاء للعمالة الوافدة على أنها منافس غير متكافىء للعمالة الوطنية وذلك لارتفاع مستواها المهني والتعليمي، ولهذا فهي تعتقد بأن العمالة الوافدة تحد من فرصة عمل المواطنين، كما أنها تدعو لاستثمار الأموال التي تقـدمهـا الدولة كمساعدات للدول الصديقة على المستوى المحلي لتعزيز المستوى المعيشي. /١٦ ونتيجة لتذمر العمالة الوطنية من منافسة العمالة الوافدة في منتصف الخمسينيات قامت الحكومة بإنشاء مكتب عمل بهدف حماية العمالة الوطنية. /١٧

ونتيجة لتباين مصالح وأهداف الفئات السياسية المحلية، مع التأكيد على اتفاق كل من الفئة الأولى والثـانية على حرية حركـة العـمالة الوافدة بشكل عام والعربية منها بشكل خاص، جاءت السياسة السكانية توفيقية تبعاً لتباين مطالب تلك الفئات بهدف تحقيق ما يلي:

١) ضمان تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق توفير العمالة المطلوبة، ولهذا كانت الهجرة إلى الكويت تتصف بالانفتاح لتحقيق مطالب الفئتين الأولى والثانية، وتحقق في نفس الوقت الطموحات التنموية للمجتمع بشكل عام.

٢) السيطرة على الإجـراءات القانونية لدخول الوافدين وحركتهم داخليا والسعي إلى وضع قواعد قانونية لإقامة الوافدين وعملهم، وتحقق ذلك بصدور قانون العمل الأهلي وقانون إقامة الوافدين اللذين يعبران عن نهج سياسة تنظم حركة العمالة وحقوقها.

٣) تبني الكويت دوراً حيادياً في علاقاتها مع الدول المجاورة والأحداث السياسية الإقليمية. فقد ترجم هذا الحياد بالسماح لمواطني الدول المختلفة بالهجرة إلى الكويت دون تمييز.

٤) تبني سياسة تميز الكويتيين المتمثل بمنحهم خدمات معينة. تحقق ذلك أولاً عن طريق قانون الجنسية وصدور القانون التجاري. /١٨

وقد عانت الكويت خلال فترة الستينيات وبالتحديد ٦٥ ـ ٦٦ من تراجع في عائداتها المالية، كما أنها عانت سياسياً من استقالة الحكومة نتيجة قوة المعارضة الوطنية داخل مجلس الأمة، وخلال تلك الفترة عدلت بعض مواد قانون الجنسية وقانون إقامة الوافدين وإضافة مواد أخرى إليهما بهدف:

١) السيطرة والحد من حركة الوافدين غير المرغوب بهم سياسياً بهدف تقليص عدد دخول الوافدين إلى الكويت وتحديد مسببات تهجير الوافدين من الكويت. ولذلك تم منح وزارة الداخلية بدلاً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضع ضوابط ومسؤولية إصدار قواعد دخول الوافدين وخروجهم وتحديد ظروف عملهم، وبهذه الخطوة أخذت وزارة الداخلية مسؤولية السيطرة على هجرة الوافدين إلى الكويت.

٢) العمل على زيادة عدد الكويتيين عن طريق التجنيس كخطوة للحد من نسبة الوافدين من جملة السكان، فقد حصل كثير من البدو في عام ١٩٦٥ على الجنسية قبل تعديل القانون في عام ١٩٦٦ الذي منح الحق لوزير الداخلية منح الجنسية لأولئك العرب المقيمين بصفة دائمة منذ عام ١٩٥٤ أو قبله. /١٩

المرحلة الثانية التوازن والانفتاح (٦٧ ـ ١٩٧٧)

تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين فيما يخص السياسة السكانية. تميزت الأولى بالتوازن خلال الفترة من ٦٧ ـ ٧٣ واتصفت الثانية بالانفتاح خلال الفترة من ٧٤ ـ ١٩٧٧ . . . حيث كان لكلا الفترتين ظروف اقتصادية وسياسية وسكانية مختلفة.

من مميزات الجزء الأول (٦٧ ـ ١٩٧٣) استمرار النمو الاقتصادي البطيء وتدفق أعداد هائلة من الفلسطينيين نتيجة حرب ١٩٦٧ . . . وعلى صعيد السياسة المحلية فقد واجهت الكويت اضطرابات نتيجة الصراعات الإقليمية المجاورة، كما انحسر دور المعارضة التقليدية «حركة القوميين العرب» داخل مجلس الأمة، ولهذا ازدادت أهمية سعت السياسة السكانية لتقليص عدد الوافدين عن طريق تحقيق ما يلي:

١) الحد من دخول ذوي الاتجاهات السياسية غير المرغوب فيها.

٢) التأكيد على أهمية تسجيل الوافدين وتطبيقالشروط الخاصة بدخولهم.

٣) السعي وراء زيادة عدد الكويتيين وزيادة نسبة مساهمتهم بقوة العمل عن طريق انتهاج سياسة «التكويت» التي كانت إحدى أدواتها منح الجنسية الكويتية للبعض.

أما خلال الجزء الثاني لهذه المرحلة (٧٤ ـ ١٩٧٧) فحدث الارتفاع المعروف لأسعار النفط الذي رفع من قدرات الدولة المالية، وخلال هذه الفترة استطاعت الكويت تأميم شركة نفط الكويت بإرادة مجلس الأمة، وبسبب تلك الأوضاع الجديدة ارتفع الانفاق الحكومي على جميع المجالات خصوصاً القطاعات الإنشائية والتنموية، ولذلك زاد الطلب على استقدام عمالة ذات مستوى فني

وتعليمي معين لسد النقص في العمالة المحلية. /٢١ أما على الصعيد السياسي، فقد سعت الكويت لتوظيف النمو الإقتصادي لتحقيق رخاء مادي ورفع المستوى المعيشي لجميع فئات الشعب، وتطلب ذلك مزيدا من العمالة، وأثناء ذلك ظهرت بعض وجهات النظر التي تقلل من أهمية الجانب الأمني لوجود الوافدين في الكويت، وسعت في نفس الوقت إلى التقليل من أهمية مناقشة مشاكل وهموم العمالة الوافدة كشأن من شؤون السياسة المحلية.

تطلبت التطورات الاقتصادية الجديدة وارتفاع عدد السكان وجود اتخاذ قرارات إدارية أخذت شكلا من أشكال السياسة السكانية التي كفلت تدفق المزيد من العمالة ومنها:

١) حرية دخول الوافدين وخاصة من هم في سن العمل.

٢) التخلي عن الهاجس الأمني نتيجة زيادة عدد الوافدين.

٣) تحويل مهام الإشراف على قواعد وضوابط قوة العمل الوافدة من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل كما كان عليه الوضع السابق. /٢٢

٤) جاء تبني مشروع الخطة الإنمائية الثالثة ٧٦ـ١٩٧٧ ، ٨١ـ١٩٨٢ ليؤكد على التخلي عن سياسة الحد من هجرة العمالة الوافدة لتحقيق مستوى نمو اقتصادي مرموق.

المرحلة الثالثة التقويم والتنظيم (٧٨ ـ ١٩٧٩)

إحدى مميزات هذه المرحلة الانحسار الاقتصادي البسيط الذي عانت منه الكويت سنة ١٩٨٧ نتيجة انهيار سوق الأوراق المالية غير الرسمي، لكن سرعان ما عقب هذا الهبوط زيادة بأسعار النفط عام ١٩٧٩ . . . ومن السمات السكانية لهذه المرحلة زيادة الآسيويين من جملة الوافدين إلى السكان بصورة سريعة مقارنة بالمراحل الزمنية السابقة. أما على الصعيد السياسي المحلي فقد انصب الاهتمام على موضوعين لهما علاقة بالسياسة السكانية والوضع السكاني هما أولاً تنظيم الجهاز الإداري وتطويره، والثاني التوفيق بين طبيعة العلاقة لتحقيق سوق عمل مستقر والتخوف من مدى استقرار الوافدين في الكويت. ولأهمية هذين الموضوعين سعت الحكومة لتنظيم سوق العمل عن طريق اتخاذ الإجراءات الآتية:

١) الحد من دخول عمالة جديدة للعمل بالقطاعات التي تعاني من فائض عمالة.

٢) الحد من تنقل العمالة بين قطاعات العمل المختلفة وبين عمل وآخر داخل القطاع الواحد.

٣) الحد من الالتحاق بعائل بهدف عدم الحد من تشجيع استقرار الوافدين بالكويت.

٤) إعداد قانون العمل بالقطاع الخاص وإقراره في عام ١٩٧٩ . . . /٢٣

المرحلة الرابعة والتوازن السكاني (٨٠ ـ ١٩٨٥)

من سمات هذه المرحلة انتهاء الطفرة الاقتصادية التي عاصرتها الكويت خلال الفترة السابقة. والانحسار الاقتصادي العالمي الذي أدى بدوره إلى هبوط أسعار النفط عالمياً، ومن ثم أدى إلى انخفاض العائدات المالية النفطية، وانهيار سوق الأوراق المالية غير الرسمي المسمى «بسوق المناخ»

مما عزز من الأزمة الاقتصادية المحلية، وبسبب تلك الصعاب الاقتصادية فقد انخفضت العائدات المالية للدولة إلى مستوى أدنى من مستوى الإنفاق العام مما أدى إلى ظهور عجز مالي بالميزانية العامة عليه اضطرت الدولة إلى استخدام الاحتياطي العام لها لسد العجز.

أما على الصعيد السياسي فقد واجهت الكويت الكثير من الأحداث السياسية ذات الطابع التخريبي التي أخلت بأمنها الداخلي، جاءت معظم هذه الأحداث نتيجة اختلال موازين القوى السياسية الإقليمية وبسبب نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية مما أدى إلى زعزعة الأمن الداخلي وتهديد الكويت لقربها من ميدان النزاع المسلح.

وعلى الصعيد السكاني كشفت نتائج تعداد سكان عام ١٩٨٠ المفاجأة التي صدمت متخذي القرار الكويتي المتمثل بانخفاض نسبة الكويتيين إلى جملة السكان وتسارع نمو السكان الآسيويين إلى جملة الوافدين، كما كشفت النتائج عن ارتفاع متوسط عدد سنوات إقامة الوافدين بالكويت وبذلك قضت على الأسطورة التي مفادها بأن وجود الوافدين مؤقت.

وعلى صعيد آخر، أخذت الحكومة على عاتقها القيام بحملة تمثلت في جهود الهيئة العامة للمعلومات المدنية في حصر السكان بقصد الوقوف على العدد الحقيقي للوافدين، كما قامت الجهات المعنية بالتخلص من الوافدين المقيمين بصفة غير رسمية كمحاولة لتحقيق توازن جزئي، لكن يجدر القول بأن تلك الجهود لم تنجح في تعديل الخلل، حيث جاءت نتائج تعداد ١٩٨٥ لتؤكد حقيقة استمرار انخفاض نسبة الكويتيين إلى جملة السكان، هذه الحقيقة أدت إلى ازدياد المخاوف حول مستقبل الوافدين بالكويت ولذلك جاءت السياسة السكانية خلال هذه الفترة لتغطي ما يلي:

١) نمو الاهتمام بحقيقة كون الكويتيين أكبر أقلية في مجتمعهم.
٢) وضع غير متجانس بين السكان.
٣) حملة تسجيل الوافدين بسبب نمو الهاجس الأمني.
٤) التخلص من الوافدين المقيمين بصفة غير رسمية.
٥) رفض طلبات الالتحاق بعائل.
٦) التحقق من هوية الوافدين قبل قدومهم.
٧) تعديل قانون الجنسية ليشمل المسلمين فقط.
٨) إعادة النظر في عدم الخدمات الاجتماعية خاصة للوافدين ومرافقيهم.
٩) التكلفة غير المادية للوافدين المتمثلة بالتأثير الاجتماعي غير المرغوب فيه.
١٠) جعل زيادة نسبة الكويتيين من جملة السكان حجر الزاوية في التوازن السكاني كهدف للسياسة السكانية. / ٢٤

الخطط الإنمائية والسياسية السكانية

لم يغب عن بال القائمين على الدولة باستخدام النهج التخطيطي في تحقيق آمال المجتمع حيث سعوا منذ البداية إلى تحقيق غايات المجتمع بواسطة تبني ثلاث مشاريع خطط إنمائية. الأولى

غطت سنوات ١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧١ والثانية السنوات ١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ والثالثة السنوات ١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩ . . . وشرعت الدولة في وضع خطتها الخمسية الرابعة لتغطية السنوات من ١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤ لولا أحداث الثاني من أغسطس . . . يتحقق هذا الجزء من مدى تعرض تلك الخطط لمواضع ذات علاقة بالسكان والموارد البشرية .

الخطط الإنمائية الأولى ١٩٧٧/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧١

تعتبر هذه الخطة أول محاولة تنتهجها الكويت وربما كانت واقعية وبسيطة في ضوء الإمكانات المتاحة من كوادر تخطيطية فنية وأطر قانونية ومؤسسات تخطيطية، ويمكن تلمس ثلاث منطلقات رئيسية ذات أهمية في إحداث نقلة نوعية في نمط الحياة في الكويت وهي : /٢٥

١) زيادة الدخل القومي وعدالة توزيعه .

٢) زيادة الدخل الفردي ورفع مستواه .

٣) تنمية المورد البشري المحلي وخلق كفاءات وطنية متخصصة .

ترجمت الخطة منطلقاتها الرئيسية إلى ستة أهداف رئيسية سعت إلى تحقيقها خلال برنامجها الزمني ويمكن حصرها في الآتي : /٢٦

١) زيادة مستوى الدخل الفردي أو المحافظة على اتجاه نموه كحد أدنى .

٢) ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني على المساهمين في النشاط الاقتصادي .

٣) خلق مصادر دخل متنوعة وزيادة حصتها في الدخل القومي .

٤) خلق موارد بشرية علمية ومتخصصة وتنمية المواهب بما يتفق من آمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٥) التوفيق بين متطلبات التنمية المحلية والتكامل الاقتصادي العربي .

٦) ضمان عدالة التنمية المحلية على المستوى الاجتماعي والجغرافي .

ونلاحظ من مرتكزات وأهداف الخطة أنها لم تتعرض لا من قريب ولا من بعيد بشكل دقيق للوضع السكاني سواء بين الكويتيين فيما يتعلق بزيادة عددهم بالطرق الطبيعية وغير الطبيعية، ولا للوافدين بواسطة وضع تصور حول هجرتهم إلى الكويت أو على الأقل تحديد طبيعة العمالة المطلوبة لتحقيق التنمية .

الخطط الإنمائية الثانية ١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠

لم تختلف منطلقات مشروع الخطة الإنمائية الثانية ١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ عن المشروع الأول وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية المتمثلة في رفع معدلات الدخل والإنتاج وضمان مستوى

رفاه مقبول بين أفراد المجتمع، لكن ما يميز هذا المشروع عن المشروع الأول هو تبني بعد جديد لم يكن واضحاً في السابق وهو البعد الزمني طويل الأجل لمنظور التنمية، تنحصر أهداف الخطة في الآتي:

١) تناسب زيادة الدخل الفردي وزيادة نفقات المعيشة.
٢) تعدد مصادر الدخل القومي.
٣) تنمية الموارد البشرية ودعم دور المرأة في التنمية.
٤) التوسع في الخدمات الأساسية وهياكلها وخاصة فيما يتعلق بالطاقة والمياه والمواصلات.
٥) التأكيد على العدالة الاجتماعية في تكافؤ الفرص وضمان التوازن الاجتماعي.
٦) العدالة الاجتماعية في تأمين الخدمات الأساسية بين مناطق الكويت المختلفة.
٧) تنسيق النواحي الاقتصادية والاجتماعية على النطاق الخليجي والعربي والدولي.
٨) تحقيق الترابط والتنسيق بين المؤسسات الاجتماعية بهدف إحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة.
٩) حماية البيئة من التلوث وتوفير ظروف تنميتها.
١٠) تحقيق التوازن في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ولا نستطيع أن نستثني المحاولة الثانية لعدم تعرضها بشكل دقيق حول مكونات النمو السكاني بين الكويتيين والوافدين، ولكنها تعرضت بشكل عام إلى تنمية الموارد البشرية والعمل على دفع المرأة الكويتية نحو مشاركتها بقوة العمل، ولكن لم تضع أهدافاً محددة أو كمية فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية كوسيلة للحد من الإعتماد على العمالة الوافدة.

الخطط الإنمائية الثالثة ٨٥/١٩٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠

مع بداية الثمانينات تم تقييم موضوعي للتجارب التخطيطية السابقة ومدى ملائمتها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تواجه الكويت، وقد أثمرت هذه الجهود عن إحداث نقلة نوعية في طبيعة العمل التخطيطي استناداً إلى أساليب تخطيطية حديثة من خلال تبني المنظومة التخطيطية التي تعتمد على التخطيط طويل الأجل.

بذلك جاءت الخطة الخمسية الإنمائية الثالثة بمثابة أول خطة في تاريخ الكويت تأخذ بالإعتبار الشمول في علاقة العوامل المؤثرة في التنمية بالجوانب الإقتصادية والسياسية وما للظروف الأخرى من تأثير على إتجاه التنمية.

وما يميز هذه الخطة عن محاولات مشاريع الخطط السابقة أنها أول خطة في تاريخ الكويت صدرت بقانون بعد تداولها مع السلطة التشريعية وإقرارها بشكل يلزم السلطة التنفيذية على تحقيق استراتيجياتها.

ما يهمنا بهذا السياق أن الخطة الإنمائية الثالثة قد تعرضت وبشكل لا يقبل للبس إلى الوضع السكاني والعوامل المؤثرة بالنمو السكاني وتركيبه، كما أولت اهتماماً بجانب القوى العاملة وتركيبها لما له من علاقة مباشرة بالسكان.

ويمثل التعرض للوضع السكاني وقوة العمل في الخطة بنود السياسة السكانية، وهي تعتبر المحاولة الأولى من نوعها لوضع سياسة سكانية ضمن سياق الخطة الإنمائية للدولة، وبغض النظر عن طبيعة الأهداف ومدى شمولها إلا أنها تعتبر بمثابة سياسة سكانية متعددة الجوانب.

من الموضوعات الرئيسية التي ركزت عليها الخطة اقتران التنمية الاقتصادية بتنمية العنصر البشري وخاصةً الموارد البشرية المحلية، ومن جهة أخرى ركزت على أهمية تقليل الاعتماد تدريجياً على العمالة الوافدة كمصدر في تلبية حاجات سوق العمل بالقطاعين العام والخاص.

ربط التنمية الاقتصادية بتنمية العنصر البشري الكويتي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة وبالتالي تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل، وهنا برز مفهوم «التركيبة السكانية» أو إحداث «التوازن في التركيبة السكانية» وتعديل «الخلل في التركيبة السكانية» ظهرت كل هذه المفاهيم لأول مرة في تاريخ الجهود التخطيطية وخاصةً فيما يتعلق بالسياسة السكانية وهي اصطلاحات ذات معنى تدل على أن يشكل الكويتيون نسبة الأغلبية من جملة السكان في الكويت.

أدرجت الخطة سياسات محددة فيما يتعلق بتحقيق استراتيجياتها في خلق التوازن السكاني والتي يمكن إيجازها في الآتي:

١) المحافظة على معدل النمو الطبيعي للسكان الكويتيين.
٢) اتباع سياسة واضحة للتجنيس تقوم على أساس اختيار الخبرات والكفاءات المتميزة.
٣) خفض معدل الإعالة للوافدين ونسبة مشاركتهم في قوة العمل عن المعدلات السائدة حاليا وتقليص العمالة العادية.
٤) تشجيع القطاع الخاص على اجتذاب الكويتيين للعمل فيه.
٥) رفع مستوى كفاءة نظام التعليم والتدريب وتحقيق التوازن بين مخرجاته واحتياجات التنمية.
٦) تشجيع زيادة مساهمة المرأة الكويتية في قوة العمل في المجالات التي تناسب طبيعتها.
٧) دعم وتعزيز مؤسسات التدريب القائمة كأداة من أدوات التنمية الشاملة.

يتضح من السياسات الخاصة بالوضع السكاني والتي هي في حقيقة الأمر بمثابة سياسات سكانية. تهدف بشكل رئيسي إلى إحداث تعديل على التركيب السكاني المختل لصالح الوافدين كونهم يشكلون أغلبية مطلقة من السكان.

ولتحقيق التوازن، ارتأت الخطة تحقيق جانبين أساسيين، يتمثل الأول في المحافظة على النمو الطبيعي بين الكويتيين. لأنه إن كنا نأمل بزيادة عدد الكويتيين من جملة السكان، فيجب المحافظة على معدل نموهم الطبيعي، أو استخدام وسائل غير طبيعية ـ مثل التجنيس ـ تساهم في نمو السكان الكويتيين.

ومن جهة أخرى، يصعب إحداث تعديل على التركيبة السكانية من دون رفع مستوى أداء وتأهيل العمالة الوطنية لسد حاجات سوق العمل والذي يؤدي بدوره إلى تقليل الطلب على العمالة الوافدة أو الاستغناء عن جزء منها.

ركزت الخطة الإنمائية الثالثة فيما يخص الوضع السكاني في الكويت على هدف استراتيجي لتحقيق التوازن السكاني النسبي بين الكويتيين والوافدين مع حلول عام ٢٠٠٠ بمعنى آخر تسعى الخطة إلى أن يمثل كل من الكويتيين والوافدين ٥٠٪ من أجمالي السكان خلال العشر سنوات القادمة.

جاءت هذه الاستراتيجية مبنية على بيان تعداد عام ١٩٨٥ الذي يعبر عن كون الكويتيين يشكلون ٤٠٪ وهذه النسبة تضم غير محددي الجنسية، في حين أن نسبة الكويتيين الحقيقية تمثل أقل من ذلك وفق تقديرات غير مباشرة بحوالي ٣٢٪ (راجع جدول رقم ١) ولذلك يصعب تحقيق زيادة قدرها ١٨٪ إلى نسبة الكويتيين خلال عشر السنوات القادمة وفقاً للنمط التاريخي لمعدل النمو الذي عرضناه سابقاً والذي لم يتجاوز ٤٪ سنوياً.

أرجعت الخطة أسباب الخلل في التركيبة السكانية المتمثل في التوزيع النسبي بين الكويتيين وغيرهم إلى الأسباب الآتية: /٢٧

١) انخفاض معدلات الخصوبة بين الكويتيين.
٢) ارتفاع معدلات الإحلال بين الوافدين (٤ لكل مغادر).
٣) ارتفاع معدلات الإعالة بين الوافدين (١٠٩/١٠٠).
٤) استقرار الوافدين.

وسعت لمعالجة تلك العوامل الأساسية بالعمل على تحقيق الأهداف التي تراها مساعدة على تحقيق التوازن النسبي بين السكان. وتنحصر هذه الأهداف في الآتي: /٢٨

١) مواجهة تناقص معدلات الخصوبة بين الكويتيين والسعي وراء زيادتها.
٢) وضع سياسة واضحة للتجنيس.
٣) تخفيض نسب الإعالة بين الوافدين.
٤) تقليص العمالة غير الماهرة.
٥) تحمل القطاع الخاص ومؤسساته جزءا من تكاليف الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة من الدولة لعمالتها.

وحددت الخطة هدفين آخرين ذات علاقة مباشرة في خلل التركيبة النسبية بين السكان وهما «خفض معدل الزيادة في الطلب على قوة العمل الخارجية من ناحية وتنمية الموارد البشرية المحلية وتدريبها من ناحية أخرى»٢٩/..

نتفق مع مبررات زيادة عدد الوافدين نتيجة ارتفاع معدلات الإحلال وارتفاع معدل الهجرة الداخلة مقارنة بالخارجة وبسبب ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة، ولا نختلف حول ارتفاع معدل الإعالة بينهم واتجاههم نحو الاستقرار كأسباب مساعدة على خلل التركيبة السكانية في الكويت.

لكن وجهة نظر فيما يتعلق بانخفاض معدلات الخصوبة بين الكويتيين تتمثل بالآتي:

١) بلغ معدل المواليد الخام ٥٣ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٦٥ وانخفاض ليصل إلى حوالي ٤٦ في عام ١٩٨٥ ويعادل هذا الانخفاض ٧ مواليد لكل ١٠٠٠ من الكويتيين خلال العشرين سنة وهو معدل

انخفاض ضئيل نسبياً، حيث كان من المتوقع أن ينخفض المعدل بشكل أكبر بسبب ارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي والمعيشي بين الكويتيين خلال الفترة السابقة. بالإضافة إلى انخفاض معدلات الوفاة بين الرضع وزيادة الوعي الصحي والثقافي، كما أن لمشاركة المرأة المحدودة في قوة العمل أثراً إيجابياً على انخفاض معدلات الخصوبة بين العاملات، وتؤكد كثير من أدبيات علم السكان وعلم الاجتماع على التأثير الإيجابي لتطور الجوانب المختلفة للحياة المعيشية ومستوى الدخل والمستوى التعليمي على تغير المؤشرات السكانية ومنها انخفاض معدلات الخصوبة.

٢) يُعد معدل الخصوبة لعام ١٩٨٥ معدلاً مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع بعض دولة العالم النامي التي تتمتع بظروف اقتصادية واجتماعية مماثلة، كما أن معدل الخصوبة الكلي العام قد بلغ ٦,٥ طفل لكل امرأة في سن الإنجاب وهو معدل مرتفع لا يمكن زيادته أكثر من ذلك. علما بأن قرار الإنجاب بين الأزواج يتأثر بشكل مباشر بمستوى الزوجين تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً ويتأثر بشكل ضئيل على القرارات التنموية والإدارية.

٣) السعي وراء زيادة الخصوبة بين الكويتيين سوف يساعد بصورة مباشرة على زيادة خلل التركيب العمري بينهم والذي يعاني حالياً من خلل يتطلب معالجة بما يحقق التوازن. لذلك فإن زيادة معدلات الخصوبة سوف تعمل على زيادة حجم السكان دون سن العمل وتعمق من الخلل في التركيبة العمرية بين الكويتيين.

٤) ارتفاع حجم الكويتيين دون سن العمل يعمل على زيادة الطلب على العمالة الوافدة لتلبية احتياجات السوق، وبذلك سنجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة بدايتها محاولتنا لتعديل خلل التوزيع النسبي لصالح الكويتيين عن طريق زيادة معدلات الخصوبة التي بدورها سوف تقلص عددهم في سن العمل، والذي من جهته سيرفع الطلب على العمالة الوافدة لسد النقص في العمالة وفي النهاية سيزيد الخلل في التوزيع النسبي لصالح الوافدين.

٥) مجرد الدعوة إلى زيادة معدلات الخصوبة بين الكويتيين يتناقض مع الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل، حيث إن مشاركتها ستساعد على رفع معدلات نشاط الكويتيين وتعمل على خفض معدلات الإعالة وبالتالي تساعد على خفض الطلب على العمالة الوافدة بصفة عامة، فكيف يمكن تحقيق الهدفين في آن واحد وهما متناقضان أساسا؟

لذلك نعتقد أن العمل على زيادة معدلات الخصوبة ليس جزءاً من حل خلل التوزيع النسبي لصالح الكويتيين، بينما تقليص معدلات الخصوبة قد يكون جزءاً من حل المشكلة، لأن تقليص معدلات الخصوبة سيساعد على تعديل التوزيع العمري بين الكويتيين لصالح الفئة العمرية في سن العمل وبالتالي سترتفع معدلات نشاط الكويتيين ويقل الطلب على العمالة الوافدة نسبياً.

مدى تحقيق أهداف السياسة السكانية في الخطة الإنمائية الثالثة

نكتفي في تقييم مدى تنفيذ سياسات وأهداف السياسة السكانية بما جاء في نظام متابعة تنفيذ سياسات الخطة الذي تنتهجه وزارة التخطيط. / ٣٠ ومن أهم نتائج نظام متابعة تنفيذ أهداف

السياسة السكانية عدم تنفيذ أهدافها بشكل مرض، وأنها في أفضل أحوالها حافظت على هيكل التركيب النسبي للسكان الذي كان سائدا مع بداية الخطة دون تحقيق أي تغير يُذكر.

جاءت هذه النتيجة بسبب اختلاف معدلات النمو المستهدفة والمسجلة خلال السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ الخطة، حيث بلغ معدل النمو المستهدف ٢,٨ لكل ١٠٠ في حين بلغ معدل النمو الحقيقي المسجل ١ , ٥ لكل ١٠٠ ولذلك نجد أن عدد السكان في السنة الثالثة قد تجاوز عدد السكان المستهدف في نهاية الخطة.

إن استمرار معدل النمو على ما هو عليه سوف يعمق من الخلل في هيكل التركيب النسبي بين السكان لصالح الوافدين. /٣١ ونستنتج أن الخطة لن تستطيع تنفيذ هدفها الاستراتيجي لتحقيق التوازن بين الكويتيين والوافدين مع نهاية عام ٢٠٠٠.

نستدل من متابعة أداء الخطة على ثلاث نتائج أساسية ذات علاقة بالوضع السكاني، أولها يتعلق باستمرار انخفاض نسبة الكويتيين من جملة السكان. وثانيها انخفاض معدل النمو الطبيعي بين السكان الكويتيين وإزدياد حركة الهجرة إلى الكويت. /٣٢ والتي يمكن إرجاعها إلى الكويت إلى ثلاث عوامل: /٣٣

١) زيادة عدد الإقامات الممنوحة للعمل في القطاع الخاص.

٢) ارتفاع عدد خدم المنازل.

٣) ارتفاع معدل الإعالة بين الوافدين.

كما يمكن إرجاعها إلى عدم إمكانية تحقيق أهداف الخطة فيما يتعلق بتحقيق توازن التركيبة السكانية إلى ضعف الإجراءات التي يجري اتخاذها من أجل السيطرة على اتجاهات النمو السكاني وخاصة فيما يتعلق بالهجرة إلى الكويت. /٣٤

متطلبات تحقيق التوازن السكاني في الكويت

في ضوء تحليل الوضع السكاني ومتغيراته منذ عام ١٩٦٥ يمكننا تلمس مواضع الخلل في التركيبة السكانية التي تتطلب بلورة تصور حول مرتكزات السياسة التي من شأنها أن تسهم في تعديل الخلل فيها.

وتبرز مرتكزات أساسية لا يمكن تجاهلها وتعتبر بمثابة المنطلقات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق غايات التوازن بين الكويتيين وغيرهم من السكان وتنحصر في الآتي:

أولاً: تحديد إحتياجات سوق العمل على المستويين الكمي والنوعي في كلا القطاعين الحكومي وغير الحكومي.

ثانياً: تبني سياسة هجرة انتقائية تقوم على أسس تشغيل واستقدام الوافدين.

ثالثاً: الاستخدام الأقصى للطاقات البشرية الكويتية.

تحديد احتياجات سوق العمل

يستحيل الشروع في استقـدام عمالـة وافدة إلى الكويت للقطاعات الاقتصادية وعلى جميع المستويات دون تحديد الاحتياجات الأساسية لسوق العمل المحلي لمستوى وعدد العمالة التي تحقق طموحاته الاقتصادية، ويفترض قبل البدء في ذلك، أن نقف ونتعرف على ما هو متاح محلياً من عمالة وفق متغيرات مثل حجمها وسماتها الديمغرافية، خلفيتها المهنية والقطاعية، حالتها الاجتماعية، مستـواهـا التعليمي والفني، تمركـزهـا وفق الأنشـطة الاقتصـادية، والتعـرف على مدى ملائمتهـا لاحتياجات سوق العمل المحلي.

وبعد التعرف على طبيعة العمالة المتوفرة، تبدأ دراسة احتياجات سوق العمل المحلي بما يتناسب وحجم نشاطه الاقتصادي. وبعد ذلك يتم تحديد حجم الطلب الحقيقي على العمالة، ويتطلب حجم الطلب الفعلي تبني سياسات تشغيل تساعد على تحقيق السياسة السكانية.

سياسة الهجرة الانتقائية

أمـا فيما يتعلق بالاستقـدام، فبعـد حجم الطلب على العمالة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي، توضع معايير واضحة ومحددة في شأن الحد من الآثار السلبية بقدر الإمكان على الوضع السكـاني، فعـلى سبيل المثال قد تهدف سياسات الاستقدام إلى إفساح المجال أمام العمالة ذات معدلات منخفضة من الإعالة، أو مساهمة كلا الزوجين في قوة العمل.

ومن جانب آخـر، تتـطلب سياسـات الاستقـدام وضع أسس من شأنها أن تضبط عملية استقدام الخدم الخصوصيين ومن في حكمهم بما من شأنه أن يقنن استخدام هذه الفئة بما يحقق في نهاية الأمر أقل ضرر على التركيبة السكانية.

وبناءاً على واقع خلل الوضع السكاني ومسبباته التي أكدت على اتجاه معدل سنوات إقامة الـوافدين في الكويت إلى الارتفاع، فمن المتوقع أن نعمل على تحديد سقف لعدد السنوات التي يقضيها الوافد في الكويت ولتكن ١٠ سنوات. فإذا كان الهدف من العمالة الإدارية وما في حكمها مثلاً تحقيق أعلى قدر ممكن من الأداء والارتقاء بالعمل، فقضاء ١٠ سنوات في الخدمة يبدو الأمثل في مقدار عطاء العامل.

الاستخدام للطاقات البشرية الكويتية

توظيف الموارد البشرية الكويتية وتوجيهها الوجهة الصحيحة بما يخدم التوجهات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية يساعد بلا شك في الحد من الاعتماد على العمالة الوافدة وتلبي من جهة أخرى جزءاً من الطلب على وظائف معينة يمكن خلقها بين الكويتيين.

أظهر التحليل الديمغرافي للإحصاءات السكانية السابقة بأن معدلات المساهمة في قوة العمل بين الكويتيين منخفضة للغاية، ويرجع انخفاض المعدل إلى سببين أساسيين: أولهما، ارتفاع نسبة الطلبة في سن العمل الملتزمين في مقاعد الدراسة، وثانيهما، انخفاض معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل لكبر حجم القابعات في بيوتهن، علما بأن الإناث الكويتيات يشكلن ما يعادل ٥٠٪ من القوى البشرية الكويتية.

ومن الممكن اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على رفع معدلات المساهمة بين الطلبة وبين الإناث الكويتيات مما يؤثر إيجاباً على معدل مساهمة الكويتيين في قوة العمل.

١) وضع تشريعات قانونية تحث مؤسسات التعليم العالي على الاستفادة من طلبتها الدارسين لسد احتياجاتها من عمالة مكتبية وإشرافية بسيطة، أو إتاحة المجال أمامهم لإدارة بعض المرافق الخدمية، وباتخاذ هذه الإجراءات نتمكن من تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، الاستعاضة عن العمالة الوافدة ذات المستوى البسيط والمتوسط بقدرات الطلبة الراغبين في خدمة مؤسساتهم التعليمية، ثانياً، رفع معدلات المساهمة في قوة العمل وإعدادهم لتولي مسؤولياتهم الوظيفية بعد التخرج.

استخدام الطلبة في إدارة مرافق المؤسسات التعليمية ليس بالأمر الحديث ولا الغريب على دول العالم المتقدم والنامي ومن الممكن الاستفادة من تجارب الدول في هذا الشأن وأقلمتها لتناسب السمات الأساسية للمجتمع الكويتي.

٢) وقد يكون من المناسب أن تشرف المؤسسات التعليمية على تشغيل طلبتها في مؤسسات القطاع العام والخاص على أن ترتبط الموافقة على المشاركة في قوة العمل في تحصيل الطالب الدراسي من جهة وتوافق طبيعة العمل المناط به مع تخصص الطالب العلمي حتى يتسنى له الاستفادة بقدر الإمكان في صقل قدراته وخبراته الشخصية.

ليس من المقبول أن نحرم طاقات بشرية وقدرات راغبة في العمل وقادرة على تحقق تحصيلها العلمي في آن واحد، أن تساهم في دفع عملية التنمية التي تصبو إلى رفع معدلات المساهمة في قوة العمل وتهدف إلى بناء الإنسان الكويتي الذي لن نتمكن من بنائه دون إتاحة الفرصة أمامه للعمل واكتساب الخبرة وفق تشريعات وقوانين تمكنه من تحقيق طموحاته وتعمل على دعمه من خلال تحصيله الدراسي في الدرجة الأولى.

٣) لن نؤكد من جديد على أهمية مشاركة المرأة ـ نصف المجتمع ـ في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في قوة العمل، ولكن يجب أن نؤكد على خلق الظروف والإمكانات التي من شأنها أن تشجع وتساعد المرأة وخاصة المتزوجة في الانخراط بقوة العمل والاستمرار فيه، فعلى سبيل المثال لن نستطيع تشجيعها على العمل في حين جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تؤكد على دورها الطبيعي في الأمومة والرعاية الزوجية.

كما يصعب حثها على الانخراط في سوق العمل دون إيجاد تعديلات جوهرية على نظم التعليم والثقافة في دعم دور المرأة في المجتمع، وحتماً ستفشل جميع الجهود الرامية إلى انخراطها في قوة العمل دون توفير مؤسسات تعليمية تقوم على رعاية الطفولة خلال ساعات العمل، فبالتالي لا ينحصر

الموضوع ببساطة في تشجيع المرأة على العمل، وإنما ترجمة أهداف تشجيع إلى برامج فعلية وفعالة تسهم وتساعد على تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية.

لا تنحصر جهود رفع معدلات مساهمة الكويتيين في قوة العمل من خلال الاستخدام الأقصى للقوى المتوفرة، وإنما ينطلق كذلك من الاستخدام الأمثل للقوى المتاحة، فعلى سبيل المثال يجدر توظيف أهداف وسياسات برنامج التطوير الإداري لإعادة هيكلة وتوزيع العمالة الكويتية بما من شأنها تحقيق أهداف وسياسات التنمية المتمثلة في تقنين استخدام الموارد البشرية الكويتية وحل مشكلة البطالة المقنعة التي تعاني منها أجهزة القطاع العام.

بالإضافة إلى ذلك من الممكن اتباع سياسات وبرامج من شأنها أن تفسح المجال أمام الكويتيين بواسطة الجمع بين وظيفتين على أن تكون احداهما مثلاً جزئية في أي من قطاعات النشاط الاقتصادي، وعلى أن لا تتداخل مهام الوظيفتين حرصا على تفادي احتمالات التشابك بين المؤسستين مستقبلاً، ومن دون شك إن إفساح المجال للجمع بين وظيفتين إذا ما توفرت الإمكانات والاستعدادات لدى الكويتيين سترفع من دورهم الفعال في قوة العمل، كما يساعد على تقليص الطلب على العمالة الوافدة لتأدية بعض الوظائف، فبدلاً من أن تقوم مؤسسة في القطاع الخاص مثلاً باستقدام محاسبيين لتغطية أعمالها يمكن استقدام محاسب واحد والاستعانة بالآخر مما هو متاح في سوق العمل المحلي، ولا نغفل في هذا الصدد الاستفادة من خبرات المتقاعدين دون سن ٦٠ سنة، إذا ما أفسح المجال أمام القادرين والراغبين على العمل منهم وسيحقق هذا مزيدا من معدل النشاط بين الكويتيين.

خلاصة

عرضنا تطور التركيب السكاني في الكويت في عامي ٦٥ و ١٩٨٩ وبناء على توصيف السمات الديمغرافية الأساسية للسكان وتغيرها خلال تلك الفترة يتضح أن تحقيق التوازن بين السكان الكويتيين وغيرهم يتطلب بالدرجة الأولى تقليص عدد السكان الوافدين ولا يتطلب زيادة عدد السكان الكويتيين كوسيلة لتحقيق التوازن، لأن السبب الأساسي وراء الخلل يكمن في الزيادة غير الطبيعية لأعداد الوافدين بمستوى عال جداً لا يمكن الكويتيين مسايرته. ولذلك نعتقد أن حل الخلل يبدأ بمعالجة أسبابه المتمثلة في ارتفعا معدل نمو الوافدين بسبب ارتفاع معدلات الهجرة في المقام الأول.

كما يمثل الخلل في التركيب العمري للسكان الكويتيين عاملاً مساعداً في زيادة الطلب على العمالة الوافدة، ويجب أن نعمل إذا أردنا أن نجد بعض الشيء من الطلب على العمالة الوافدة بهدف تحقيق التوازن في التركيبة السكانية على أن نرفع من معدلات نسبة الكويتيين في سن العمل ونعي بأن زيادة معدلات الخصوبة بين الكويتيين من دون شك سوف تزيد من عددهم وليست بالضرورة مساعدة على تعديل نسبتهم إلى جملة السكان في ظل استمرار تفوق معدلات النمو بين الوافدين مقارنة بنظيرها بين الكويتيين، ومن جهة أخرى، إن زيادة معدلات الخصوبة قد تسهم بطريقة غير مباشرة في زيادة الخلل في التركيب العمري بين السكان الكويتيين وذلك بزيادة الفئة العمرية ما دون سن العمل، وهذا بدوره سيرفع من معدلات الطلب على العمالة الوافدة لسد احتياجات سوق العمل، كما أنها تؤثر سلبا في ارتفاع معدلات الإعالة وبالتالي تعمل على انخفاض معدلات النشاط بين الكويتيين، ولذلك نرى أن المطالبة بخروج المرأة للعمل والسعي وراء زيادة معدلات الخصوبة هدفان متناقضان لا يمكن تحقيقهما جنباً إلى جنب في آن واحد.

نعتقد بأن الخطة الإنمائية الثالثة قد وضعت تصورات سليمة حول تعديل خلل التركيبة السكانية في الكويت ولكنها أخفقت في تحقيق أهدافها ولو جزئياً، جاء الإخفاق نتيجة عدم التزام الجهات المعنية بتنفيذ ما جاء في الخطة من أهداف للحد من تدفق الوافدين، ولذلك نعتقد أن بداية حل مشكلة خلل التوازن النسبي بين السكان الكويتيين والوافدين تكمن في اتخاذ قرار سياسي رفيع المستوى في تبني النهج التخطيطي الذي يلزم الجهات المعنية بتنفيذ أهداف الخطط التنموية على مستوى القطاعين العام والخاص تحت مظلة المصلحة الوطنية العليا.

الهـوامش

١ ـ لمزيد من الشرح حول تطور انخفاض معدلات الوفاة في الكويت خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٥ وعلاقتها بالتطور الاجتماعي والاقتصادي طالع :

Muhammad A Alramadhan The Decline of Mortality in Kuwait 1965-1985. Dissertation Presented George Washington University 1989.

٢ ـ حول عملية التجنيس والحد منها نتيجة تعديل قانون الجنسية ارجع إلى :

Nazli Choucri and Sulayman S. Al-Qudsi Population, Employment, and Education: Present Structure Prospect for Future Development CMT International Inc. 1988

٣ ـ طالع الفرضيات المذكورة في صفحة ٧ . .

٤ ـ حول تعريف معدل الخصوبة الكلي طالع :

James A Pal, ore and Robert W Gardner Measuring Mortality, Fertility, and Natural Increase East-West Population Institute 1987. Page 85-86

٥ ـ لمزيد من الاطلاع حول علاقة مستوى الحياة ومعدل انخفاض معدلات الوفاة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية طالع محمد الرمضان ١٩٨٩ . .

٦ ـ حول علاقة المستوى التعليمي بمعدل الحياة طالع المصدر السابق .

٧ ـ حول تطور النمط التاريخي للانخفاض معدلات الوفاة بين العالم النامي والمتطور طالع المصدر السابق .

٨ ـ المقصود بمعدل الإعالة عدد المعولين لكل ١٠٠ في قوة العمل . ويحسب «عدد السكان ـ عدد قوة العمل»/ قوة العمل ١٠٠ . .

٩ ـ يعبر معدل النشاط العام عن معدل مساهمة الأفراد في سن العمل «١٥ ـ ٦٤» بقوة العمل . ويحسب «عدد العاملين/ عدد السكان في سن العمل ١٥ ـ ٦٤» . ١٠٠ . .

١٠ ـ Sharon Russell "Politics and Ideology in Migration Policy Formation: The Case of Kuwait". International Migration Review Vol. XXIII No. 1 1989 24-47. See Page 26

١١ ـ المصدر السابق صفحة ٢٥ . .

١٢ ـ المصدر السابق صفحة ٢٤ و ٢٨ . .

١٣ ـ حول ذلك طالع كلا من :

Jacqueline S. Ismael Kuwait Social Change in Historical Perspective Syracuse University Press 1982. Page 119 - 120 Shamlan Y. Al-Essa The Manpower Problem in Kuwait Kegan Paual International 1981 Page 31 - 32.

١٤ ـ تؤكد Russell أن السياسة السكانية لتلك الفترة موثقة بسجلات الخارجية البريطانية . طالع المصدر السابق صفحة ٢٨ ـ ٢٩ .

١٥ ـ لمزيد من الإطلاع حول مراحل تطور السياسة السكانية ارجع إلى Russell .

١٦ ـ طالع Russell صفحة ٣٠ ـ ٣١ أما بالنسبة إلى تسمية الفئة الثالثة فقد جاءت وفق تسمية Russell .

١٧ ـ حول ظروف إنشاء مكتب العمل ومنافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية طالع شملان العيسى صفحة ٣٠ ـ ٣١وجاكلين إسماعيل صفحة ١١٩ ـ ١٢٠ . .

١٨ ـ طالع Russell صفحة ٣٢ . .

١٩ ـ المصدر السابق صفحة ٣٤ . .

٢٠ ـ المصدر السابق صفحة ٣٤ . .
٢١ ـ المصدر السابق صفحة ٣٥ . .
٢٢ ـ المصدر السابق صفحة ٣٥ . .
٢٣ ـ المصدر السابق صفحة ٣٧ . .
٢٤ ـ المصدر السابق صفحة ٣٨ ـ ٣٩ . .
٢٥ ـ عبد الهادي العوضي . التخطيط ومنهجه في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٢ . . ١٩٩٠ صفحات ١١ ـ ١٣ . .
٢٦ ـ نفس المصدر السابق . .
٢٧ ـ مجلس الوزراء برنامج العمل الحكومي الخطة الإنمائية للسنوات ٨٥/ ١٩٨٦ ـ ٨٩/ ١٩٩٠ الجزء الثاني السكان وقوة العمل ١٩٨٥ صفحة ٤٥ . .
٢٨ ـ المصدر السابق صفحة ٤٨ ـ ٥٠ . .
٢٩ ـ المصدر السابق صفحة ٤٦ . .
٣٠ ـ وزارة التخطيط متابعة تنفيذ السياسات التقرير السنوي الثالث ١/٧/٨٧ ـ ٣٠/٦/١٩٨٨ . .
٣١ ـ المصدر السابق صفحات ١٣ و ١٤ و ١٩ . .
٣٢ ـ المصدر السابق صفحة ٢ و ٣ . .
٣٣ ـ المصدر السابق صفحة ٢٤ . .
٣٤ ـ المصدر السابق صفحة ١٩ . .

ملحق
جداول وأشكال

جدول رقم ١

تطور عدد السكان ومعدل نموهم السنوي حسب الجنسية خلال سنوات التعداد وفق أرقام رسمية وتقديرية

الجنسيات	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩
أرقام رسمية				
كويتيون	٢٢٠٠٥٩	٤٧٢٠٨٨	٦٨١٢٨٨	٥٥٠١٨١
معدل نمو	٧,٦	٣,٧	٥,٣	
نسبتهم	٤٧,١	٤٧,٥	٤٠,١	٢٧,٣
عرب	١٨٧٩٢٣	٤١٩١٨٧	٦٤٢٨١٤	٩٢٦٢١٨
معدل نمو	٨,٠	٤,٣	٩,١	
نسبتهم	٤٠,٢	٤٢,١	٣٧,٩	٤٦,٠
آسيويون	٥٤٥٠٤	٩٧٨١٣	٣٥٥٩٧٤	٥١٢٩١٦
معدل نمو	٥,٨	١٢,٩	٩,١	
نسبتهم	١١,٧	٩,٨	٢١,٠	٢٥,٥
آخرون	٤٨٥٣	٥٧٤٩	١٧٢٢٥	٢٤٨٢٠
معدل نمو	١,٧	١١,٠	٩,١	
نسبتهم	١,٠	٠,٦	١,٠	١,٢
جملة السكان	٤٦٧٣٣٩	٩٩٤٨٣٧	١٦٩٧٣٠١	٢٠١٤١٣٥
أرقام تقديرية				
كويتيون	١٥١٤٤٨	٣٢٣٨٣٩	٤٦٨٨٣٣	٥٥٠١٨١
معدل نمو	٧,٦	٣,٧	٤,٠	
نسبتهم	٣٢,٤	٣٢,٦	٢٧,٦	٢٧,٣
عرب	٢٥٦٥٣٤	٥٦٧٤٣٦	٨٥٥٢٦٩	٩٢٦٢١٨
معدل نمو	٧,٩	٤,١	٢,٠	
نسبتهم	٥٤,٩	٥٧,٠	٥٠,٤	٤٦,٠

المصادر:

مجلس التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٦٨.. ص ٣٤٠ (بيان سنة ١٩٦٥).

وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٨١ . . ص ٥٣ (بيان سنة ١٩٧٥).
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٨٧ . . ص ٥٦ (بيان سنة ١٩٨٥).
وزارة التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ . . ص ٦٩ (بيان سنة ١٩٨٩).
ملحوظة:

بلغ عدد السكان الوافدين في عام ١٩٨٩ ١٤٦٣٩٥٤ ولكن عدد كل من العرب والآسيويين غير متوفر. لذلك تم تقدير عددهم على أساس توزيعهم النسبي من جملة السكان الوافدين في تعداد ١٩٨٥، حيث بلغت نسبة العرب ٦٤,٣٪ مقابل ٣٥٪ للآسيويين. وبناء عليه تم تقدير معدل نموهم خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ . .

السبب الأساسي وراء كون المعدل بالسالب أن الكويتيين في عام ١٩٨٩ يمثلون الكويتيين بإثبات فقط.

جدول رقم ٢
أهم المؤشرات الديمغرافية خلال سنوات التعداد حسب الجنسية

المؤشرات لكل «١٠٠٠»	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥
معدل المواليد الخام			
كويتيون	٥٣,٣	٥١,٢	٤٥,٧
وافدون	٣٩,٩	٣٦,٠	٢٣,١
معدل الخصوبة الكلي			
كويتيون	٧,٥	٧,١	٦,٥
وافدون	٧,١	٥,١	٣,٠
معدل الوفاة الخام			
كويتيون	٧,٢	٦,١	٤,٠
وافدون	٣,٤	٣,٥	١,٩
معدل النمو الطبيعي			
كويتيون	٤٦,١	٤٥,١	٤١,٧
وافدون	٣٦,٥	٣٢,٥	٢١,٢

المصادر:
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٥ . . ص ٥٦ . .
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١ . . ص ٥٩ و ٦١ . .
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ . . ص ٧٣ و ٧٥ . .

جدول رقم ٣
التوزيع النسبي للسكان حسب مجموعات عمرية رئيسية ووفق الجنسية
خلال سنوات التعداد

كويتيين

الفئات العمرية	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩
٠ ـ ١٤	٤٩,١	٤٩,٤	٤٨,٦	٤٤,٥
١٥ ـ ٦٤	٤٨,١	٤٨,٢	٤٩,٢	٥٣,٣
٦٥	٢,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٢

وافدين

٠ ـ ١٤	٢٨,٢	٣٩,٧	٢٩,٠	٢٩,٨
١٥ ـ ٦٤	٧١,٢	٥٩,٥	٧٠,٥	٦٩,٢
٦٥ +	٠,٦	٠,٨	٠,٦	١,٠

المصادر:
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية لحصاء التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٥ الجزء الأول ص ٢٤ . .
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية لحصاء التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٥ الجزء الأول ص ٦ . .
وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية لحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٦٦ ص ٣٠ . .
وزارة التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ ص ٦٩ . .

جدول رقم ٤
علاقة السكان بقوة العمل حسب الجنسية خلال سنوات التعداد

العلاقة بقوة العمل	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩ *
كويتيون				
دون ١٥ سنة	١٠٧٩٨٨	٢٣٣٤٤٢	٣٣٠٩٤٥	٢٤٤٩٣٠
نسبتهم	٤٩,١ **	٤٩,٤	٤٨,٦	٤٤,٥
١٥ - ٦٤	١٠٥٧٤١	٢٢٧٤٢٢	٣٣٥٢١٠	٣٠٥٢٥١
نسبتهم	٤٨,١	٤٨,٢	٤٩,٢	٥٥,٥
قوة العمل	٤٣٠٢٦	٩١٨٤٤	١٢٦٤١٠	١١٨٧١٠
نسبتهم	١٩,٦	١٩,٤	١٨,٦	٢١,٦
نسبة قوة العمل ممن هم في سن العمل	٤٠,٧	٤٠,٤	٣٧,٧	٣٨,٩
معدل النمو السنوي لقوة العمل	٧,٦	٣,٢	١,٦-	
وافدون				
دون ١٥ سنة	٦٩٧١١	٢٠٧٤٦٥	٢٩٤١٤٠	٤٣٧١٠٤
نسبتهم	٢٨,٢	٣٩,٧	٢٩,٠	٢٩,٨
١٥ - ٦٤	١٧٦٠٠٤	٣١٠٩٣٦	٧١٦١٥٠	١٠٢٦٨٥٠
نسبتهم	٧١,٢	٥٩,٥	٧٠,٥	٧٠,١
قوة العمل	١٤١٥٣٦	٢١٢٧٣٨	٥٤٣٩٧٥	٧٤٤٠٠١
نسبتهم	٨٠,٤	٦٧,٥	٧٦,٠	٧٢,٤
نسبة قوة العمل ممن هم في سن العمل	٨٠,٤	٦٧,٥	٧٥,٠	٧٢,٤
معدل النمو السنوي لقوة العمل	٤,١	٩,٤	٧,٨	

المصادر:

وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١ . . أكتوبر ١٩٨١ . .

وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ . . نوفمبر ١٩٨٧ . .

وزارة التخطيط السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ . .

* يجب التأكيد على أن أعداد الكويتيين تمثل الكويتيين بإثبات فقط.

** النسب تمثل نسبا من جملة السكان في كل فئة عمرية.

جدول رقم ٥

تطور قوة العمل ومعدل نموها وفق الجنسية في سنوات التعداد المختلفة

الجنسية	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩
كويتيون	٤٣٠٢٥	٨٦٩٧١	١٢٦٤١٠	١١٥٩٢٧
معدل نمو	٧,٠	٣,٧	-٢,٢	
عرب	٩٨٤٠٣	١٤٦٧١٨	٢٥٢٨٨٨	*٣٣٦٩٢٤
معدل النمو	٤,٠	٥,٤	٧,٢	
آسيويون	٤٠٦٥٢	٦٢٥٨٦	٢٨٢٨٤٣	*٣٩٤٨٦٥
معدل نمو	٤,٣	١٥,١	٨,٣	
آخرون	٢١٧٤	٢١٤٠	٨٢٤٤	*١٢٢١٢
معدل نمو	-٠,٢	١٣,٥	٩,٨	

المصادر:

وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١ ص ٩٨ و ١١٦ ـ ١١٧ . . أكتوبر ١٩٨١ . .

وزارة التخطيط ـ الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ ص ١٢٣ ـ ١٢٤ . . نوفمبر ١٩٨٧ . .

وزارة التخطيط ـ السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ ص ٥٢.

* توزيع قوة العمل الوافدة وفق الجنسية لعام ١٩٨٩ غير متوفر. لذلك تم تقدير عددهم وفق توزيعهم النسبي في عام ١٩٨٥ . .

جدول رقم ٦
تطور التوزيع النسبي للأسر الخاصة وفقا لحجمها لكل من الكويتيين والوافدين خلال سنوات التعداد

حجم الأسرة	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩
كويتيون				
١ - ٤	٢٣,٣	١٩,٢	١٥,٠	٤,٤
٥ - ٩	٥٢,٠	٤٨,٤	٤٦,٢	٣٠,٥
١٠ - ١٤	١٩,٧	٢٥,٨	٢٧,٩	٣٣,٠
١٥ +	٥,٠	٦,٦	١٠,٨	٣٢,١
جملة	٣٠٦١٠	٦٠٧١٢	٨٥١١٣	٦٩٩١٦٢
وافدون				
١ - ٤	٥٣,٤	٤٣,٢	٤٧,٤	١٩,٦
٥ - ٩	٣٩,٨	٤٩,٧	٤٦,٢	٥٢,٦
١٠ - ١٤	٥,٢	٦,٨	٥,٩	١٩,٠
١٥ +	١,٩	٠,٤	٠,٤	٨,٨
جملة	٤١٨٥٤	٨١٨٦٠	١٤٢١٧٥	٩٨٩٧٣٢

المصادر:

وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٥ ص ٥٨ . . (بيان سنة ١٩٦٥).

وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨١ ص ٤٤ أكتوبر ١٩٨١ . . (بيان سنة ١٩٧٥).

وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ ص ٣٨ نوفمبر ١٩٨٧ . . (بيان سنة ١٩٨٥).

وزارة التخطيط السمات الأساسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٩ ص ٢٢٤ و ٢٣١ . . (بيان سنة ١٩٨٩).

شكل ١: تطور عدد خدم المنازل خلال سنوات التعداد ١٩٧٠-١٩٨٩.

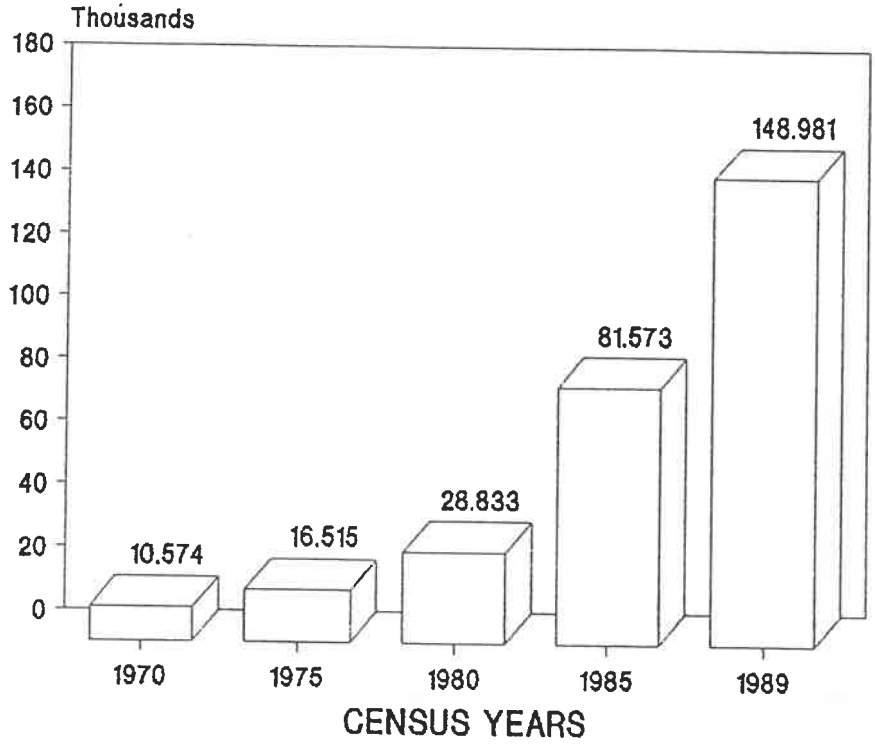

شكل ٣: تطور نسبة خدم المنازل من جملة السكان الوافدين خلال سنوات التعداد ١٩٧٠-١٩٨٩.

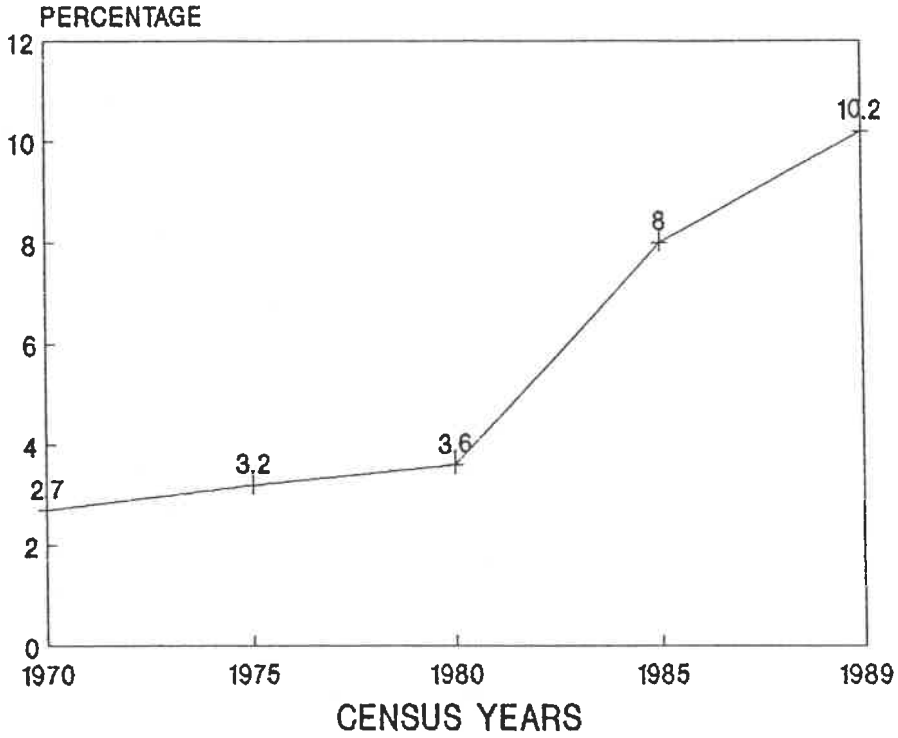

شكل ٣: تطور توزيع السكان النسبي وفق بيانات التعداد حسب الجنسية خلال الفترة ١٩٦٥ و ١٩٨٩..

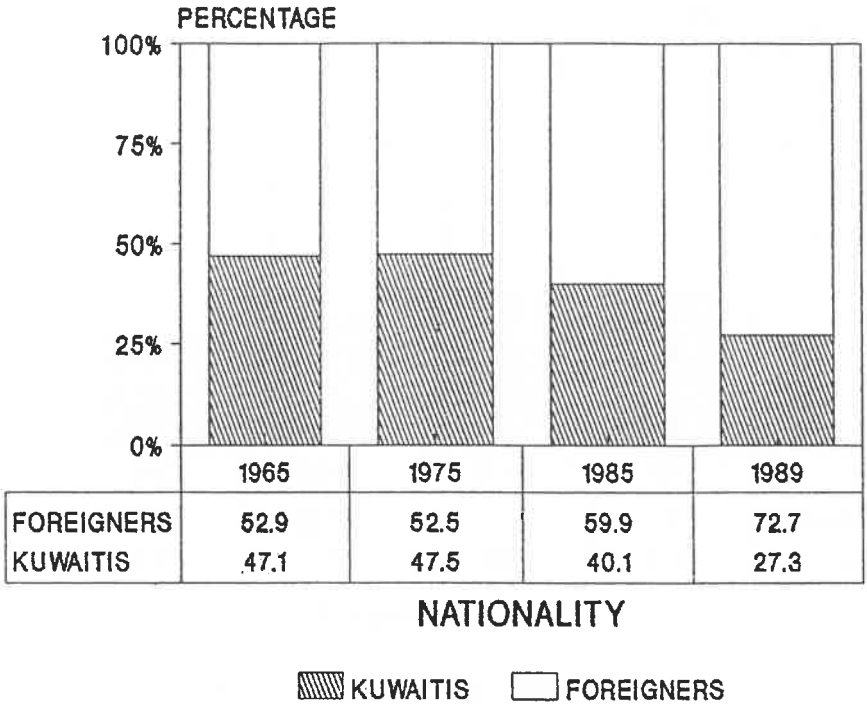

شكل ٤: تطور توزيع السكان النسبي (التقديري) حسب الجنسية للسنوات من ١٩٦٥ الي ١٩٨٩.

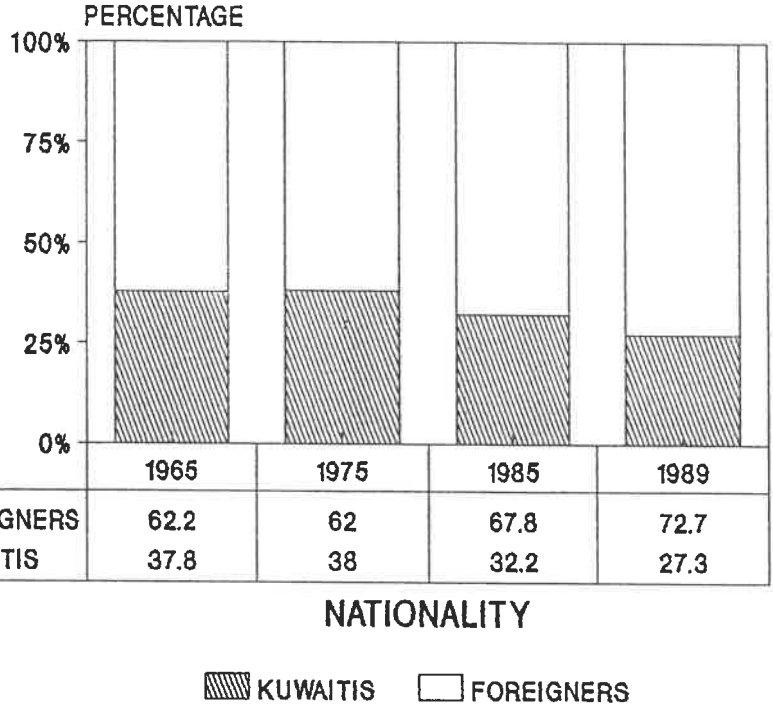

	1965	1975	1985	1989
FOREIGNERS	62.2	62	67.8	72.7
KUWAITIS	37.8	38	32.2	27.3

شكل ٥ : تطور معدل الإعالة لكل من الكويتيين والوافدين خلال سنوات التعداد.

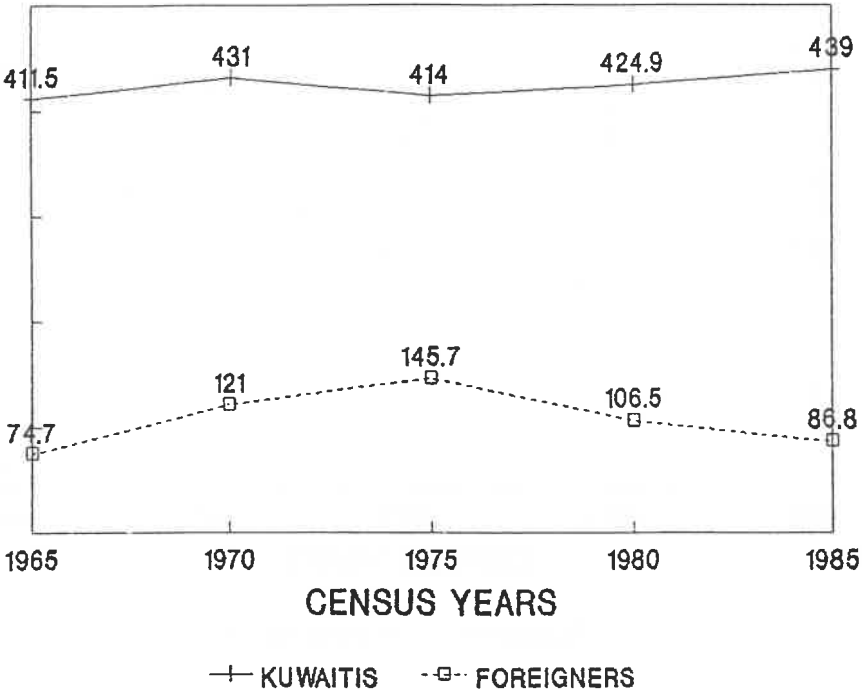

شكل ٦ : تطور معدل المساهمة في قوة العمل لكل من الكويتيين والوافدين خلال سنوا
التعداد.

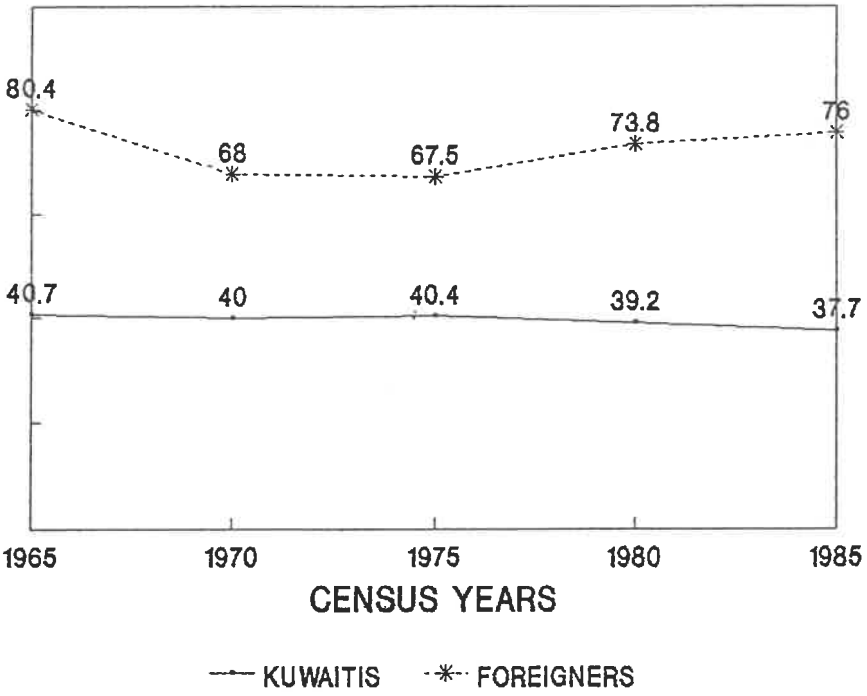

شكل ٧: توزيع السكان الوافدين النسبي وفق سنوات الإقامة في الكويت خلال الفترة من ١٩٦٥ و ١٩٨٥..

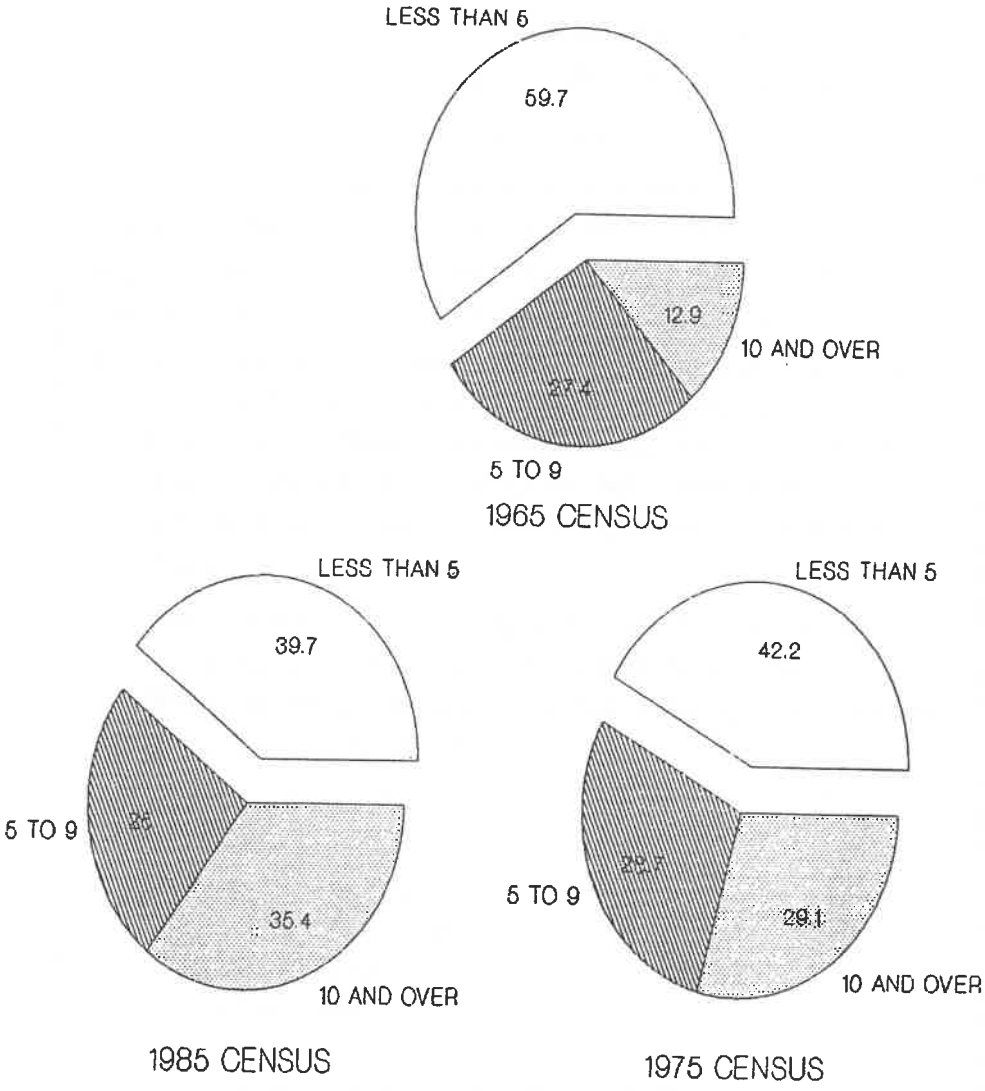

المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير سالم مرزوق الطحيح جامعة الكويت دولة الكويت

هيئة تحرير المجلة

احمد عبد الفتاح عبد الحليم	جامعة الامارات العربية المتحدة	دولة الامارات العربية المتحدة
احمد عبد الله الصباب	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة العربية السعودية
شوقى حسين عبد الله	جامعة القاهرة	جمهورية مصر العربية
صادق محمد البسام	جامعة الكويت	دولة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة

هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]